

No. 57695*

**Belgium
and
United Arab Emirates**

Treaty between the Kingdom of Belgium and the United Arab Emirates on mutual legal assistance in criminal matters. Abu Dhabi, 9 December 2021

Entry into force: *1 November 2022, in accordance with article 23*

Authentic texts: *Arabic, Dutch, English and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 21 March 2023*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Belgique
et
Émirats arabes unis**

Traité entre le Royaume de Belgique et les Émirats arabes unis sur l'entraide judiciaire en matière pénale. Abou Dhabi, 9 décembre 2021

Entrée en vigueur : *1^{er} novembre 2022, conformément à l'article 23*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais, anglais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Belgique, 21 mars 2023*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

المادة 23

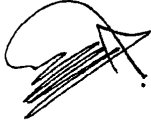
السريان والتعديل والإنهاء

1. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الأول بعد تاريخ استلام الاخطار النهائي حين يخطر الطرفان بعضهما البعض، عبر القنوات الدبلوماسية بأنهما استكملا متطلبات تشريعاتهما الوطنية.
2. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بالموافقة المتبادلة للطرفين وتسري التعديلات وفقاً للبند (1) من هذه المادة.
3. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت.
- يسري الإنهاء ستة (6) أشهر بعد تاريخ استلام الإخطار. ومع ذلك تظل الإجراءات التي بدأت بالفعل قبل إخطار الإنهاء محكومة بهذه الاتفاقية لحين انتهائها تماماً.
4. تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد سريانها حتى ولو كانت الجرائم ذات الصلة قد ارتكبت قبل سريانها.

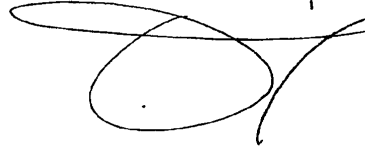
لشهادا بذلك أن الموقعين ادناه المفوضين حسب الأصول وقعا هذه الاتفاقية.

حررت في أبوظبي هذا اليوم 09 ديسمبر 2021 من نسختين متطابقتين باللغات الفرنسية، الهولندية، العربية و الإنجليزية جميع هذه النصوص متساوية في الحجية، في حال أي اختلاف في تفسير هذه الاتفاقية يسري النص الإنجليزي.

ع / الإمارات العربية المتحدة



هـ / مملكة بلجيكا



الفصل الرابع

أحكام ختامية

المادة 21

التوافق مع اتفاقيات أخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية على أي التزامات قائمة للطرفين في اتفاقيات أخرى ولا تمنع الطرفين من تقديم مساعدة لبعضهما البعض وفقا لاتفاقيات أو ترتيبات أخرى.

المادة 22

التشاور

يجتمع الطرفان كلما دعت الضرورة إلى ذلك، من أجل مناقشة تطبيق هذه الاتفاقية، ويجوز لهم أيضا عقد اجتماعات مع السلطات المختصة للطرفين بهدف تسهيل تطبيق هذه الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بمسائل مثل التدريب، وإعداد واستخدام نماذج موحدة، الإعداد وتنفيذ أنواع محددة من الطلبات أو طلبات فردية محددة.

ز. معلومات عن البدلات والنفقات التي قد يتم سدادهما إلى الشخص الذي يطلب منه المثول في الطرف الطالب لغرض أخذ الأدلة.

المادة 19

معلومات إضافية

إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن المعلومات المتضمنة في الطلب غير كافية لتمكين تنفيذ الطلب، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب معلومات إضافية. على الطرف الطالب توفير تلك المعلومات الإضافية التي يعتبرها الطرف المطلوب إليه ضرورية لتمكين تنفيذ الطلب.

المادة 20

تنفيذ الطلبات

1. تنفذ طلبات المساعدة من غير إبطاء بواسطة السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه وفقاً للقانون الوطني لذلك الطرف، وبالمدى الذي يسمح به القانون الوطني، بالطريقة التي يطلبها الطرف الطالب.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه أن يأذن للأشخاص المحددين في طلب المساعدة القانونية بالتواجد لتنفيذ شريطة ألا يتعارض ذلك مع قانونه الوطني. لهذه الغاية، على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بتاريخ ومكان تنفيذ طلب المساعدة. يجوز للأشخاص المصرح لهم الطلب من السلطة المختصة للطرف المطلوب إليه النظر في إمكانية تقديم أسئلة محددة تحيل إلى إجراءات المساعدة.
3. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بظروف، عندما تصبح معروفة للطرف المطلوب إليه، والتي من المحتمل أن تسبب تأخيراً جدياً في تنفيذ الطلب.
4. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل تنفيذ الطلب إذا كان تنفيذه الفوري يتعارض مع أي تحقيقات جنائية جارية أو إجراءات ذات صلة في الطرف المطلوب إليه. يجوز للطرف المطلوب إليه أيضاً تأجيل تسليم المستندات إذا كانت تلك المستندات مطلوبة لإجراءات مدنية في ذلك الطرف، وفي هذه الحالة، يجب على الطرف المطلوب إليه بناء على طلب تقديم نسخ مصدقة عن تلك المستندات.
5. قبل تأجيل تنفيذ طلب، يتعين على الطرف المطلوب إليه النظر في إمكانية منح المساعدة وفقاً لشروط معينة.
6. إذا أجل الطرف المطلوب إليه تقديم المساعدة، يجب عليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بأسباب التأجيل وإشارة - إن أمكن - إلى مدة ذلك التأجيل.

الفصل الثالث

أحكام إجرائية

المادة 18

محتوى الطلبات

1. يجب أن تكون طلبات المساعدة المتبادلة خطية. يكون الطلب باللغة الرسمية للطرف الطالب، مصحوباً بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية.
2. ترسل طلبات المساعدة لأغراض هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية. يجوز للسلطات المركزية التواصل مباشرة بعد أن تم إرسال الطلب رسمياً. يجوز لكل من السلطتين المركزيتين أن تعين سلطة قضائية مختصة التي يمكنها التواصل مباشرة، إما مع السلطة المركزية للطرف الآخر، أو مع سلطة قضائية مختصة للطرف الآخر عند تنفيذ الطلب.
3. في الحالات العاجلة، يجوز للسلطة المركزية للطرف المطلوب إليه قبول الطلب بواسطة الفاكس أو البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى قادرة على تقديم سجل مكتوب، في هذه الحالة يجب تأكده في خلال ثلاثين (30) يوماً بطلب رسمي عبر القنوات الدبلوماسية.
4. يجب أن تشمل طلبات المساعدة على الآتي:
 - أ. اسم السلطة مقدمة الطلب.
 - ب. اسم السلطة التي تجري التحقيق، المقاضاة أو الإجراءات التي يتعلق بها الطلب.
 - ج. موضوع وطبيعة التحقيق، المقاضاة أو الإجراءات التي يتعلق بها الطلب، بما في ذلك موجز الدعوى ووضعها الحالي، باستثناء ما يتعلق بطلبات لغرض تبليغ مستندات قضائية.
 - د. بيان المساعدة المطلوبة وتفاصيل أي إجراء خاص يرغب الطرف الطالب في اتباعه.
 - هـ. الغرض الذي من أجله تم طلب الأدلة، المعلومات أو المساعدة.
 - و. نصوص الأحكام القانونية التي تتعلق بها الدعوى، بما في ذلك العقوبة القصوى للجرائم واية مدة للتعاقب.
 - ز. تحديد أي قيد زمني يراد تفيد الطلب به.
 - ح. أي متطلبات خاصة بالسرية وأسباب ذلك.
5. تشمل طلبات المساعدة أيضاً إلى المدى الضروري وإذا كان متاحاً:
 - أ. في حالات طلبات أخذ أدلة من أي شخص: الهوية، تاريخ الميلاد ومكان أي شخص مطلوب الأدلة منه، بالإضافة إلى الموضوع الذي سيتم فحص الشخص على أساسه، بما في ذلك قائمة الأسئلة وتفاصيل أي حق لذلك الشخص في رفض تقديم الأدلة، إذا رغب الطرف الطالب في أن يقدم الشهود أو الخبراء أدلة بحضور سلطة قضائية مختصة أو أي شخص آخر، يجب تقديم هذا الطلب صراحة.
 - ب. في حالات طلبات تبليغ المستندات: الهوية، تاريخ الميلاد ومكان أي شخص سيتم تبليغه، علاقة ذلك الشخص بالتحقيق، المقاضاة أو الإجراءات، والطريقة التي يتم بها تقديم التبليغ.
 - ج. في حالات طلبات تحديد مكان أو تحديد هوية أشخاص: معلومات عن هوية الأشخاص، معلومات عن هوية ومكان وجود شخص الذي سيتم تحديد مكانه أو تحديد هويته.
 - د. في حالات طلبات تفتيش أو فحص أشياء: وصف المكان أو الموقع الذي سيتم تفتيشه أو فحصه.
 - هـ. في حالات طلبات تقديم أدلة: وصف المستندات، السجلات أو مواد الأدلة المراد تقديمها، إشارة إلى الشخص المطلوب منه تقديمها والنموذج الذي تقدم وتوثق به.
 - و. في حالات طلبات أن يكون الشخص الموقوف متاحاً، المكان الذي سيتم نقل الشخص الموقوف إليه والتاريخ المقترح لعودة ذلك الشخص.

4 بناء على طلب الطرف المطلوب اليه، على الطرف الطالب إعادة المستندات الاصلية، المواد والاشياء المقدمة وفقاً لهذه المادة عندما لم تعد هناك حاجة اليها للتحقيق الجنائي، المقاضاة أو الإجراءات التي يتعلق بها بالطلب، مالم يتفق الطرفين على غير ذلك.

المادة 16

المؤتمرات المتلفزة

عندما يكون من مصلحة التعاون الفعال أن يتم السماح للشخص كشاهد أو كخبير من قبل السلطات القضائية وفقاً للمادة 11، يجوز للطرف الطالب عقد جلسة الاستماع عن طريق المؤتمرات المتلفزة، شريطة ألا يتعارض مع القانون الوطني للطرف المطلوب اليه. لغرض هذه الاتفاقية، يجوز للطرفين الموافقة على استخدام الفيديو المباشر أو جميع الروابط التلفزيونية المباشرة أو وسائل الاتصال المناسبة الأخرى وفقاً للقوانين الوطنية وإجراءات كلا الطرفين إذا كان ذلك مناسباً وفي مصلحة العدالة.

المادة 17

عائدات وأدوات الجريمة

- 1 لغرض هذه الاتفاقية:
 - أ. يقصد بـ "عائدات الجريمة": أية ميزة اقتصادية مستمدة من أو متصلة مباشرة أو غير مباشرة، من جرائم جنائية، التي قد تتكون من أي ممتلكات من أي وصف سواء كانت مادية أو معنوية، منقولة أو غير منقولة، ومستندات قانونية أو أدوات تثبت ملكية أو مصلحة في هذه الممتلكات.
 - ب. يقصد بـ "الأدوات الجريمة": أية ممتلكات، بما في ذلك حساب مصرفي، مستخدمة أو يراد استخدامها بأي طريقة، كلياً أو جزئياً، لارتكاب جريمة جنائية أو جرائم جنائية.
2. على الطرف المطلوب اليه بناء على طلب السعي للتأكد ما إذا كانت أية عائدات و/ أو أدوات جرائم تقع ضمن اختصاصه. على الطرف الطالب إخطار الطرف المطلوب اليه بالأسس التي بنى عليها اعتقاده أن تلك العائدات و/ أو أدوات الجريمة يجوز أن تقع ضمن اختصاص الأخير.
- 3 على الطرف المطلوب اليه إخطار الطرف الطالب بنتائج تحرياته. على الطرف المطلوب اليه تقديم تفاصيل حساب مصرفي واحد أو أكثر محدد في الطلب أو أي معاملات أجريت مع الحساب.
4. إذا وجدت عائدات و/ أو أدوات جريمة مشتبه بها بموجب البند 3 من هذه المادة، على الطرف المطلوب اليه اتخاذ تلك التدابير كما هو مسموح به في قانونه الوطني لمنع أي تعامل، نقل أو التصرف في تلك العائدات و/ أو أدوات الجرائم المشتبه بها، لحين انتظار قرار نهائي يتعلق بتلك العائدات من قبل محكمة الطرف الطالب.
5. على الطرف المطلوب اليه وإلى المدى الذي يسمح به قانونه الوطني تنفيذ الأمر النهائي بتجريد أو مصادرة العائدات و/ أو أدوات الجرائم الصادر من محكمة الطرف الطالب.
6. في تطبيق هذه المادة، يجب مراعاة حقوق الغير حسني النية بموجب القانون الوطني للطرف المطلوب اليه. حيث وجد ادعاء من الغير، على الطرف المطلوب اليه تمثيل مصالح الطرف الطالب في السعي للاحتفاظاً بالعائدات و/ أو أدوات الجرائم إلى حين صدور قرار نهائي بواسطة محكمة مختصة لدى الطرف الطالب.
7. على الطرف المطلوب اليه إعادة عائدات و/ أو أدوات الجرائم المشار إليها في البند 3 من هذه المادة أو قيمة العائدات و/ أو الأدوات إلى الطرف الطالب إلى المدى الذي تسمح به قوانينه الوطنية ووفقاً للشروط التي يعتبرها مناسبة.

6. لا يتعرض الشخص الموقوف الذي لا يوافق على النحو المشار إليه في البند 2 (أ) من هذه المادة لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك وفقا للقانون الوطني للطرف الطالب أو الطرف المطلوب إليه.

المادة 13

حصانة الشهود، الخبراء أو أشخاص منقولين

1. دون الإخلال بأحكام المادة 10، 11 و12، لا يقاضى خبير أو شاهد يمثل أمام السلطات القضائية للطرف الطالب لتقديم أدلة أو للمساعدة بطريقة أخرى في تحقيق أو شخص نقل لهذا الغرض، يوقف، يعاقب أو يخضع لأي تقييد آخر للحرية الشخصية في الطرف الطالب عن أي أفعال أو امتناعات سبقت مغادرة ذلك الشخص الطرف المطلوب إليه.
2. لا يخضع الشخص المشار إليه في البند 1 من هذه المادة لإجراءات مدنية، التي لا يمكن ان يخضع لها الشخص إذا لم يكن هو أو هي في أراضي الطرف الطالب.
3. لا يُلزم الشخص المشار إليه في البند 1 من هذه المادة بتقديم مساعدة في إجراءات جنائية غير تلك الذي يتعلق بها الطلب.
4. يتوقف تطبيق الحماية المبينة في البنود 1 و2 من هذه المادة، إذا لم يغادر شخص أصبح حرا في مغادرة أراضي الطرف الطالب خلال ثلاثون (30) يوما بعد استلام اخطار رسمي أن حضوره لم يعد مطلوبا أو غادر ثم عاد طواعية. لا تشمل هذه المدة الزمنية أي وقت يكون الشخص غير قادر خلاله على مغادرة أراضي الطرف الطالب لأسباب خارجة عن إرادته/ إرادتها.
5. لا يخضع شخص يوافق على تقديم أدلة وفقا للمادة 10 أو 12 من هذه الاتفاقية للمقاضاة بناءً على شهادته أو شهادتها كشاهد أو كخبير باستثناء شهادة الزور أو ازدراء المحكمة.

المادة 14

النقل بالعبور لأشخاص موقوفين

1. يجوز لطرف مع مراعاة قانونه الوطني الإذن بالنقل بالعبور عبر أراضي شخص موقوف مطلوب حضوره بواسطة الطرف الآخر طالب ذلك النقل بالعبور.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه مع مراعاة قانونه الوطني الموافقة على ذلك النقل بالعبور ويكون له السلطة والالتزام باتخاذ الترتيبات الضرورية للإبقاء على الشخص موقوفا خلال النقل بالعبور.
3. ومع ذلك يجوز لطرف رفض الموافقة على نقل مواطنيه.

المادة 15

التفتيش، التجميد والضبط لغرض الحصول على الأدلة

1. على الطرف المطلوب إليه الى المدى الذي يسمح به قانونه الوطني تنفيذ طلب تفتيش، تجميد وضبط مستندات، مواد وأشياء، بغرض الحصول على أدلة.
2. على الطرف المطلوب إليه تقديم تلك المعلومات التي يجوز أن يطلبها الطرف الطالب المتعلقة بنتيجة أي تفتيش، مكان وظروف الضبط والحفظ اللاحق للمادة المضبوطة.
3. على الطرف المطلوب إليه إحالة المستندات المضبوطة أو نسخ عنها، مواد وأشياء بنموذج قد يكون مطلوبا للطرف الطالب ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك مع السلطة المركزية للطرف الطالب. لا تؤثر تلك الإحالة لمستندات أصلية، مواد وأشياء على الحقوق المشروعة للغير.

2. على الطرف المطلوب إليه دعوة الشخص وإخطار الطرف الطالب من غير إبطاء - برد ذلك الشخص. إذا وافق الشخص، على الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتسهيل الطلب. إذا لم يوافق الشخص لا يتعرض بسبب ذلك لأي عقوبة أو إجراء قسري وفقاً للقانون الوطني للطرف الطالب أو الطرف المطلوب إليه.

المادة 11

الاستماع للأشخاص في أراضي الطرف المطلوب إليه

1. على الطرف المطلوب إليه، وفقاً لقانونه الوطني، أخذ إفادات من شهود، مجني عليهم، مشتبه بهم ومدعى عليهم، خبراء أو أشخاص آخرين، وكذلك الحصول على سجلات، مستندات وأي أدلة أخرى مبيّنة في طلب المساعدة القانونية وإرسالها إلى الطرف الطالب.
2. يجوز لشخص مطلوب أخذ أدلة منه لدى الطرف المطلوب إليه بموجب طلب وفقاً لهذه المادة رفض تقديم أدلة أو إفادات إذا نص القانون الوطني للطرف المطلوب إليه أو الطرف الطالب على ذلك.
3. إذا ادعى أي شخص في الطرف المطلوب إليه بوجود حق أو التزام برفض تقديم أدلة بموجب القانون الوطني للطرف الطالب، فعلى الطرف الطالب - بناء على طلب - تقديم إفادة للطرف المطلوب إليه بوجود ذلك الحق. في حالة عدم وجود أدلة على خلاف ذلك، تعد الإفادة دليلاً كافياً على المسائل التي تضمنتها.
4. لأغراض هذه المادة يشمل أخذ الأدلة تقديم مستندات أو مواد أخرى.
5. وفقاً للقانون الوطني للطرف المطلوب إليه يجوز السماح لمسؤولي الطرف الطالب وأشخاص آخرين معيّنين بالإجراءات في الطرف الطالب بالحضور عند أخذ الأدلة في أراضي الطرف المطلوب إليه والمشاركة في أخذ تلك الأدلة بطريقة يمكن تحديدها بواسطة الطرف المطلوب إليه. يجوز السماح للأشخاص الموجودين عند تنفيذ طلب عرض تلك الأسئلة على سلطات الطرف المطلوب إليه كما هو مسموح به بموجب القانون الوطني للطرف الطالب.

المادة 12

نقل أشخاص موقوفين لتقديم أدلة أو المساعدة في التحقيقات

1. عندما تكون المؤتمرات المتلفزة غير ممكنة أو لا تعتبر مناسبة، يجوز نقل شخص موقوف في الطرف المطلوب إليه مؤقتاً بناء على طلب الطرف الطالب، إلى أراضي ذلك الطرف لتقديم أدلة أو للمساعدة في إجراءات جنائية في ذلك الطرف.
2. ينقل الطرف المطلوب إليه شخص موقوف إلى الطرف الطالب فقط إذا:
 - أ. وافق الشخص على النقل بإرادته.
 - ب. وافق الطرف الطالب على التقيد بأي شروط محددة بواسطة الطرف المطلوب إليه متعلقة بتوقيف أو أمن الشخص المراد نقله.
 - ج. لا يتعارض مع تحقيقات أو مقاضاة جنائية جارية لدى الطرف المطلوب إليه والتي يجب أن يشارك فيها الشخص المذكور.
3. عندما يقوم الطرف المطلوب إليه بإخطار الطرف الطالب بأن الشخص المنقول لم يعد توقيفه مطلوباً، يفرج عن ذلك الشخص ويعامل كشخص موجود لدى الطرف الطالب وفقاً لطلب يلتزم فيه حضور ذلك الشخص.
4. يجب على الطرف الطالب إعادة الشخص المنقول موقوفاً إلى الطرف المطلوب إليه في خلال ثلاثين (30) يوماً، من تاريخ وجود الشخص في الطرف الطالب أو أي مدة زمنية أخرى يجوز أن يتفق عليها الطرفين.
5. تخصم المدة التي قضاها الشخص الموقوف الذي تم نقله موقوفاً لدى الطرف الطالب من مدة تنفيذ العقوبة الموقعة عليه في الطرف المطلوب إليه.

- استفسارات رسمية أو قانونية، تحقيقات جنائية أو إدارية، مقاضاة أو تنفيذ عقوبات جنائية، حماية الأمن العام، حماية الأمن القومي أو حماية حقوق وحرية الآخرين.
7. على الطرفين التشاور مع بعضهما البعض إذا اتخذت سلطة قضائية مختصة أي قرار وفقاً للقانون الوطني بشأن السماح بنقل أي بيانات من طرف إلى آخر وفقاً لهذه الاتفاقية.
8. يمنح الشخص الحق في تقديم شكوى وفقاً للقانون الوطني لأي من الطرفين عندما يعتبر أن حقوقه / حقوقها فيما يتعلق بمعالجة بياناته / بياناتها على أساس هذه الاتفاقية قد تم انتهاكها.

المادة 8

النفقات

1. يتحمل الطرف المطلوب إليه تكاليف تنفيذ طلب المساعدة باستثناء أن الطرف الطالب يتحمل:
 - أ- النفقات المرتبطة بنقل شخص موقوف من أو إلى أراضي الطرف المطلوب إليه بما في ذلك نفقات العمل المطلوب للأفراد المرافقين، وكذلك التعويض أو التكاليف التي يتوجب دفعها للشخص المنقول المتعلقة بتنفيذ الطلب؛
 - ب- البدلات ونفقات السفر للشهود والخبراء الذين يسافرون بناء على استدعاء للطرف الطالب.
2. إذ ما تبين أن تنفيذ الطلب يستلزم نفقات ذات طبيعة استثنائية، تتشاور السلطانان المركزيان لتحديد الشروط والأحكام التي يجوز بموجبها تقديم المساعدة المطلوبة.

الفصل الثاني

نماذج محددة من المساعدة

المادة 9

تبليغ المستندات

1. على الطرف المطلوب إليه وفقاً لقانونه الوطني تنفيذ طلبات تبليغ المستندات المتعلقة بمسألة جنائية.
2. يتم إلى الطرف المطلوب إليه طلب تبليغ بالحضور يستلزم حضور أشخاص بما في ذلك شهود، مجني عليهم، أشخاص متهمين، مدعى عليهم في إجراءات جنائية وخبراء لدى الطرف الطالب خلال مدة معقولة قبل التاريخ المحدد للحضور.
3. على الطرف المطلوب إليه بعد تنفيذ التبليغ تزويد الطرف الطالب بإثبات موثق بالتبليغ يحمل توقيع أو ختم السلطة التي نفذت التبليغ، والإشارة إلى تاريخ، زمان، مكان وطريقة التسليم وكذلك الشخص الذي سلمت إليه المستندات. إذا تعذر تنفيذ التبليغ، على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب - من غير إبطاء - بذلك وأسباب فشله في التبليغ.

المادة 10

تواجد أشخاص لتقديم أدلة أو مساعدة في التحقيقات

1. يجوز للطرف الطالب طلب مساعدة الطرف المطلوب إليه في دعوة شاهد أو خبير، غير الشخص المبين في المادة 12 من هذه الاتفاقية، لتقديم أدلة أو مساعدة في الطرف الطالب. يتعهد الطرف الطالب باتخاذ ترتيبات كافية لسلامة ذلك الشخص.

4. قبل رفض طلب مساعدة تتشاور السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه مع السلطة المركزية لدى الطرف الطالب ما إذا كان يجوز تقديم المساعدة وفقاً لأي ضمانات أو شروط تعتبرها السلطة المختصة المعنية ضرورية.
5. إذا رفض الطرف المطلوب اليه المساعدة فعليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء- بذلك علاوة على أسباب الرفض.

المادة 6

السرية وقيود الاستخدام

1. على الطرف المطلوب اليه ضمان سرية الوقائع ومحتويات الطلب باستثناء المدى الضروري لتنفيذ الطلب إذا لم يتمكن الطرف المطلوب اليه من التقيد بمتطلبات السرية، فعليه إخطار الطرف الطالب. إذا أخطر حسب الأصول، يجوز للطرف الطالب أن يقرر إما الإبقاء على الطلب أو سحبه.
2. على كل طرف اتخاذ التدابير الضرورية للتأكد من أن أي جهة يكون تعاونها ضرورياً لتنفيذ الطلب لا تفصح لأي شخص أن المعلومات تم نقلها للطرف الطالب بموجب هذه الاتفاقية أو أن هناك تحقيق جاري.
3. على الطرف الطالب استخدام معلومات أو أدلة تم الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية للتحقيق، المقاضاة والإجراءات التي تتعلق بها الطلب ووفقاً لشروط وقعت في حالة معينة على استخدام مثل تلك المعلومات أو المواد. لا يجوز للطرف الطالب استخدام المعلومات أو الأدلة التي تم الحصول عليها لأغراض أخرى غير تلك المذكورة في الطلب دون موافقة مسبقة من الطرف المطلوب اليه.

المادة 7

حماية البيانات

1. لغرض هذه المادة، يقصد بـ "البيانات": جميع المعلومات المتعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده.
2. يجب على الطرفين التأكد من أنه يتم نقل البيانات الضرورية فقط وأن البيانات المنقولة من طرف إلى آخر يجب أن تستخدم فقط لغرض تنفيذ طلب، وفقاً لهذه الاتفاقية. لا يجوز استخدام البيانات لأي غرض آخر، أو نقلها إلى أي بلد ثالث دون موافقة مسبقة من الطرف الذي نقل البيانات.
3. يجب على الطرفين التأكد من دقة البيانات الشخصية المنقولة وفقاً لهذه الاتفاقية. وعليهما التأكد من اتخاذه التدابير المناسبة من أجل حماية البيانات المرسلة من التلف العرضي أو غير المصرح به أو الفقد العرضي وكذلك من الوصول غير المصرح به إليها أو تغييرها أو نشرها.
4. يجب على الطرفين التأكد من وضع مدة زمنية مناسبة للتخزين، يتشاور الطرفان مع بعضهما البعض بشأن ضرورة أي تخزين مستمر مطلوب. وكذلك الحاجة إلى تصحيح البيانات غير الدقيقة أو غير الكاملة أو غير الموثوقة أو الرغبة أو الحاجة إلى محو البيانات أو تقييد استخدامها.
5. على الطرفين التشاور مع بعضهما البعض من أجل ضمان أن معالجة البيانات التي تكشف عن الأصل العرقي أو الإثني، الآراء السياسية، أو الديانة، البيانات الجينية، والبيانات البيومترية أو البيانات الشخصية المتعلقة بصحة الشخص تخضع للضمانات المناسبة.
6. يجوز تزويد صاحب البيانات بمعلومات عن فئات البيانات المنقولة والغرض من نقلها إلى المدى الذي ينظمه القانون الوطني للطرفين، لا يجوز للطرف المعني إبلاغ صاحب البيانات إذا كان ذلك ضرورياً لتفادي إعاقه

المادة 4

السلطة المركزية

1. تعالج السلطات المركزية للطرفين طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفقاً لهذه الاتفاقية.
2. السلطة المركزية لمملكة بلجيكا هي الإدارة الاتحادية العامة للعدل.
3. السلطة المركزية للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.
3. يخطر الطرفان بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية بأي تغيير في السلطة التي المعينة كسلطة مركزية.

المادة 5

أسباب الرفض وشروط تنفيذ الطلب

1. ترفض المساعدة إذا:
 - أ. تعلق الطلب بجريمة يعتبرها الطرف المطلوب إليه جريمة سياسية. لا تعد الجرائم التالية كجرائم سياسية:
 1. الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه، رئيس الحكومة أو أي عضو في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد أو أي عضو في عائلاتهم.
 2. جرائم إرهابية، جرائم تمويل الإرهاب أو أية جريمة أخرى لا تعتبر جريمة سياسية بموجب أي اتفاقية دولية يكون كلا الطرفين عضوية فيها.
 - ب. تعلق الطلب بجريمة بموجب القانون العسكري ليست جريمة بموجب القانون الجنائي العادي.
 - ج. كانت هناك أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد إن طلب المساعدة قد قدم لغرض تحقيق، مقاضاة أو معاقبة شخص بسبب عرقه، جنسه، ديانتته، جنسيته أو آرائه السياسية أو أن طلب المساعدة ذلك سينتج عنه أضراراً بذلك الشخص لأي من تلك الأسباب.
 - د. كان من شأن تقديم المساعدة الإضرار بسيادة، أمن، النظام العام أو مصالح جوهرية للطرف المطلوب إليه.
 - هـ. تعلق الطلب بجريمة معاقب عليها بعقوبة الإعدام أو أية عقوبة بدنية بموجب قانون الطرف الطالب مالم يقدم الطرف الطالب ضمانات بأن تلك العقوبة لن توقع وإذا وقعت فلن تنفذ.
2. يجوز رفض المساعدة إذا:
 - أ. كان الفعل أو الامتناع المدعى به يشكل جريمة المتعلق بها الطلب لا يشكل جريمة إذا وقع ضمن اختصاص الطرف المطلوب إليه.
 - ب. تعلق الطلب بجريمة تخضع لتحقيق، مقاضاة أو إجراءات لدى الطرف المطلوب إليه بموجب اختصاصه.
 - ج. تعارض تنفيذ الطلب مع مبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين.
3. لا ترفض المساعدة:
 - أ. فقط بسبب سرية مصارف ومؤسسات التي تقدم خدمات مالية.
 - ب. عند تعلق الطلب بجرائم جنائية تشمل رسوم، ضرائب أو جمارك على أساس أن التهريب من رسوم، ضرائب أو جمارك لا تعد جريمة جنائية في الطرف المطلوب إليه أو على أساس أنه لا يتم فرض رسوم، ضرائب أو جمارك مماثلة هناك.

- د. تقديم معلومات، مواد أدلة وتقارير الخبراء.
 - ه. فحص أشياء ومواقع.
 - و. تقديم أصول أو نسخ مصدقة من مستندات وسجلات ذات صلة بما في ذلك من الحكومة، المصارف، المؤسسات المالية والأعمال التجارية.
 - ز. تنفيذ طلبات التفتيش، الضبط أو التجميد.
 - ح. تحديد أو تتبع عائدات و / أو أدوات الجريمة، ممتلكات أو أشياء أخرى لأغراض الاستدلال والمصادرة.
 - ط. تحديد مكان أو تحديد هوية أشخاص أو مواد.
 - ي. أية مساعدة أخرى تعتبر ضرورية لدى الطرف الطالب ومتوافقة مع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى القانون الوطني للطرف المطلوب إليه.
4. تطبق هذه الاتفاقية فقط على أحكام المساعدة القانونية المتبادلة بين الطرفين. لا تنشئ أي حق من جانب أي شخص عادي أو اعتباري، للحصول على، منع أو استبعاد أي أدلة أو لإعاقة تنفيذ أي طلب مساعدة.

المادة 2

تبادل المعلومات

يجوز للطرفين تبادل المعلومات المتعلقة بالقوانين الوطنية النافذة والممارسة القضائية في بلديهما المعنيين ذات صلة بتطبيق هذه الاتفاقية.

المادة 3

عدم التطبيق

1. لا تطبق هذه الاتفاقية على: -
 - أ. القبض أو توقيف أي شخص بقصد تسليمه.
 - ب. تنفيذ أحكام جنائية في الطرف المطلوب إليه وفُتعت في الطرف الطالب باستثناء المدى المسموح به في القانون الوطني للطرف المطلوب إليه.
 - ج. نقل أشخاص موقوفين لتنفيذ محكومياتهم.
 - د. نقل الإجراءات في مسائل جنائية.
2. لا تخول هذه الاتفاقية أي طرف بالقيام في أراضي الطرف الآخر بممارسة اختصاص وأداء مهام تكون محفوظة حصرياً لسلطات ذلك الطرف الآخر بموجب قانونه الوطني.

[TEXT IN ARABIC – TEXTE EN ARABE]

اتفاقية

بين

مملكة بلجيكا

و

الامارات العربية المتحدة

بشأن

المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية

مملكة بلجيكا والامارات العربية المتحدة ويشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين".

رغبة في زيادة تحسين فعالية التعاون بين السلطات القضائية للطرفين في التحقيقات الجنائية، المقاضاة والإجراءات.

الإنراكاً للأهمية الخاصة للبعد المالي للجريمة العابرة للحدود وأهمية تتبع ومصادرة عائدات تلك الجرائم.

اشارة الى الاتفاقيات الدولية المتضمنة أحكام بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية النافذة بين الطرفين.

مع الأخذ في الاعتبار لالتزاماتهما باحترام حقوق الانسان وسيادة القانون.

اتفقا على ما يأتي:

الفصل الاول

أحكام عامة

المادة 1

نطاق المساعدة

1. يتعهد الطرفان بتقديم كل للآخر، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، أوسع مدى من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات الجنائية، مقاضاة أو إجراءات في مسائل جنائية.
2. المساعدة القانونية المتبادلة هي أي مساعدة مطلوبة بواسطة الطرف الطالب للطرف المطلوب إليه لأي إجراء جنائي، بصرف النظر ما إذا كانت المساعدة يتم تقديمها بواسطة محكمة أو بواسطة أي سلطة قضائية أخرى مختصة بالتحقيق أو المقاضاة في المسائل الجنائية.
3. يجب أن تشمل المساعدة القانونية المتبادلة على:
 - أ. اخذ أدلة أو إفادات من أشخاص.
 - ب. تبليغ المستندات القضائية.
 - ج. تسهيل الحضور الطوعي لأشخاص إما موقوفين أو غير ذلك لتقديم أدلة أو مساعدة في تحقيقات جنائية، مقاضاة أو إجراءات لدى الطرف الطالب.

[TEXT IN DUTCH – TEXTE EN NÉERLANDAIS]

**VERDRAG
TUSSEN
HET KONINKRIJK BELGIË
EN
DE VERENIGDE ARABISCHE EMIRATEN
INZAKE
WEDERZIJDSE RECHTSHULP IN STRAFZAKEN**

HET KONINKRIJK BELGIË

EN

DE VERENIGDE ARABISCHE EMIRATEN

(HIERNA ‘DE PARTIJEN’ GENOEMD),

VERLANGEND de doeltreffendheid van de samenwerking tussen de gerechtelijke autoriteiten van de Partijen op het gebied van strafrechtelijke onderzoeken, vervolgingen en procedures verder te verbeteren;

ERKENNEND het bijzondere belang van de financiële dimensie van grensoverschrijdende criminaliteit en het belang van het opsporen en verbeurdverklaren van opbrengsten van die misdrijven;

VERWIJZEND naar de internationale instrumenten met bepalingen over wederzijdse rechtshulp in strafzaken die tussen de Partijen van kracht zijn;

MET ZORGVULDIGE INACHTNEMING van hun verplichtingen om de mensenrechten en de rechtsstaat te eerbiedigen;

ZIJN HET VOLGENDE OVEREENGEKOMEN:

HOOFDSTUK I ALGEMENE BEPALINGEN

ARTIKEL 1

Reikwijdte van rechtshulp

1. De Partijen verbinden zich ertoe elkaar, in overeenstemming met de bepalingen van dit Verdrag, in zo ruim mogelijke mate wederzijdse rechtshulp te verlenen bij strafrechtelijke onderzoeken, vervolgingen of procedures in strafzaken.
2. Wederzijdse rechtshulp is elke bijstand waarom de verzoekende Partij bij de aangezochte Partij verzoekt bij elke strafrechtelijke procedure, ongeacht of de bijstand dient te worden verleend door een rechter of andere gerechtelijke autoriteit die bevoegd is voor onderzoek of vervolging in strafzaken.
3. Wederzijdse rechtshulp omvat onder meer:
 - 1 H a. ~~H~~et afnemen van getuigenissen of verklaringen van personen;
 - 1 H b. ~~H~~et betekenen van gerechtelijke documenten;
 - 1 H c. ~~H~~et vergemakkelijken van de vrijwillige verschijning van personen in hechtenis of anderszins, om te getuigen of mee te werken aan strafrechtelijke onderzoeken, vervolgingen of procedures in de verzoekende Partij;
 - 1 H d. ~~H~~et verschaffen van informatie, bewijsstukken en beoordelingen door deskundigen;
 - 1 H e. ~~H~~et onderzoeken van objecten en terreinen;
 - 1 H f. ~~H~~et verstrekken van originelen of eensluidende afschriften van relevante documenten en dossiers, met inbegrip van die van de overheid, banken, financiële instellingen en ondernemingen;
 - 1 H g. ~~H~~et uitvoeren van verzoeken om doorzoeking, inbeslagneming of bevroezing;
 - 1 H h. ~~H~~et identificeren of opsporen van de opbrengsten en/of hulpmiddelen van misdrijven, goederen of andere objecten ten behoeve van bewijsvoering of verbeurdverklaring;
 - 1 H i. ~~H~~et lokaliseren of identificeren van personen of voorwerpen;
 - 1 E j. ~~H~~et elke andere bijstand die de verzoekende Partij nodig acht en die verenigbaar is met dit Verdrag en met de nationale wetgeving van de aangezochte Partij.

4. Dit Verdrag is uitsluitend van toepassing op het geven van wederzijdse rechtshulp tussen de Partijen. Een natuurlijke of rechtspersoon kan eraan geen enkel recht ontlelen om bewijs te verkrijgen, te weren of uit te sluiten of de uitvoering van een verzoek om rechtshulp te beletten.

ARTIKEL 2

Uitwisseling van informatie

De Partijen kunnen informatie uitwisselen over de nationale wetten die van kracht zijn en de rechtspraktijk in hun respectieve landen met betrekking tot de implementatie van dit Verdrag.

ARTIKEL 3

Niet-toepassing

1. Dit Verdrag is niet van toepassing op:

- AD a. ~~De~~ aanhouding of detentie van een persoon met het oog op de uitlevering van die persoon;
- AD b. ~~De~~ tenuitvoerlegging in de aangezochte Partij van strafvonnissen die in de verzoekende Partij zijn opgelegd tenzij en voor zover toegestaan door de nationale wetgeving van de aangezochte Partij;
- AD c. ~~De~~ overbrenging van personen in hechtenis om een straf te ondergaan; en
- AD d. ~~De~~ overdracht van procedures in strafzaken.

2. Niets in dit Verdrag geeft een Partij het recht om op het grondgebied van de andere Partij rechtsmacht uit te oefenen of taken uit te voeren die uitsluitend voorbehouden zijn aan de autoriteiten van die andere Partij volgens haar nationale wetgeving.

ARTIKEL 4

Centrale autoriteiten

1. De centrale autoriteiten van de Partijen behandelen verzoeken om wederzijdse rechtshulp krachtens dit Verdrag.
2. De centrale autoriteit van de Verenigde Arabische Emiraten is het Ministerie van Justitie. De centrale autoriteit van het Koninkrijk België is de Federale Overheidsdienst Justitie.

3. De Partijen stellen elkaar langs diplomatieke weg in kennis van elke verandering van de autoriteit die als centrale autoriteit is aangewezen.

ARTIKEL 5

Weigeringsgronden en voorwaarden voor het uitvoeren van een verzoek

1. Rechtshulp wordt geweigerd indien:

- 11 a. ~~het~~ verzoek betrekking heeft op een strafbaar feit dat door de aangezochte Partij wordt beschouwd als een politiek misdrijf. De volgende strafbare feiten worden niet als politieke misdrijven beschouwd:
 - 1E i. ~~een~~ aanslag gericht tegen het staatshoofd of zijn plaatsvervanger, de regeringsleider, of elk lid van hun gezin, of elk lid van de Hoge Raad of elk lid van hun gezin;
 - 1T ii. terroristische misdrijven, misdrijven inzake financiering van terrorisme of elk ander strafbaar feit dat niet als een politiek misdrijf wordt beschouwd overeenkomstig enig internationaal verdrag waarbij beide Partijen Partij zijn;
- 1H b. ~~het~~ verzoek betrekking heeft op een misdrijf naar militair recht dat geen misdrijf vormt naar gewoon strafrecht;
- 1E c. ~~Er~~ ernstige redenen zijn om aan te nemen dat het verzoek om rechtshulp is gedaan met de bedoeling een persoon te onderzoeken, te vervolgen of te straffen op grond van zijn ras, geslacht, godsdienst, nationaliteit of politieke overtuiging of dat de inwilliging van het verzoek de positie van die persoon om een van die redenen ongunstig zou kunnen beïnvloeden;
- 1H d. ~~het~~ verlenen van rechtshulp de soevereiniteit, veiligheid, openbare orde of wezenlijke belangen van de staat van de aangezochte Partij zou schaden;
- 1H e. ~~het~~ verzoek betrekking heeft op een misdrijf dat is onderworpen aan de doodstraf of enige lijfstraf overeenkomstig de wetgeving van de verzoekende Partij, tenzij de verzoekende Partij waarborgt dat een dergelijke straf niet zal worden opgelegd of dat een dergelijke straf niet ten uitvoer zal worden gelegd ingeval er een wordt opgelegd.

2. Rechtshulp kan worden geweigerd indien:

- 1A a. ~~De~~ handeling of het verzuim die het strafbare feit zou vormen waarop het verzoek betrekking heeft, geen strafbaar feit zou hebben gevormd indien ze zou hebben plaatsgevonden binnen het rechtsgebied van de aangezochte Partij;

- 14 b. ~~Met~~ verzoek betrekking heeft op een strafbaar feit dat is onderworpen aan een onderzoek, vervolging of procedure in het eigen rechtsgebied van de aangezochte Partij;
- 15 c. ~~De~~ uitvoering van het verzoek zou indruisen tegen het beginsel van ne bis in idem.
3. Rechtshulp wordt niet geweigerd:
- 16 a. ~~Mits~~luitend op grond van de geheimhoudingsplicht van banken en instellingen die financiële diensten verlenen; of
- 17 b. ~~W~~anneer het verzoek betrekking heeft op strafbare feiten die te maken hebben met heffingen, belastingen of douanerechten, op grond van het feit dat het ontduiken van heffingen, belastingen of douanerechten geen strafbaar feit vormt in de aangezochte Partij of op grond van het feit dat er daar geen soortgelijke heffingen, belastingen of douanerechten worden opgelegd.
4. Alvorens een verzoek om rechtshulp te weigeren overlegt de centrale autoriteit van de aangezochte Partij met de centrale autoriteit van de verzoekende Partij of de rechtshulp kan worden verleend onder elke waarborg of voorwaarde die de betrokken bevoegde autoriteit nodig acht.
5. Indien de aangezochte Partij rechtshulp weigert, stelt zij de verzoekende Partij daarvan onverwijld op de hoogte alsmede van de redenen voor de weigering.

ARTIKEL 6

Geheimhouding en beperking van gebruik

1. De aangezochte Partij waarborgt de geheimhouding van de feiten en de inhoud van het verzoek, behalve voor zover bekendmaking nodig is voor de uitvoering van het verzoek. Indien de aangezochte Partij niet kan voldoen aan het vereiste van geheimhouding, stelt zij de verzoekende Partij daarvan in kennis. Indien zij op de juiste wijze in kennis is gesteld, kan de verzoekende Partij besluiten het verzoek te handhaven of in te trekken.
2. Elke Partij neemt de maatregelen die noodzakelijk zijn om te waarborgen dat een entiteit waarvan de medewerking nodig is voor de uitvoering van een verzoek, niet aan een ander bekendmaakt dat er overeenkomstig dit Verdrag informatie naar de verzoekende Partij is overgezonden of dat er een onderzoek wordt uitgevoerd.
3. De verzoekende Partij gebruikt de overeenkomstig dit Verdrag verkregen informatie of bewijsstukken voor het onderzoek, de vervolging en de procedure waarop het verzoek betrekking heeft en in overeenstemming met de voorwaarden die in een bepaald geval zijn gesteld inzake het gebruik van die informatie of materialen. De verzoekende Partij gebruikt geen informatie of bewijsmateriaal voor andere doelen dan degene vermeld in het verzoek zonder voorafgaande toestemming van de aangezochte Partij.

ARTIKEL 7

Bescherming van gegevens

1. Voor de toepassing van dit artikel wordt onder 'gegevens' verstaan: alle informatie betreffende een geïdentificeerde of identificeerbare natuurlijk persoon.
2. De Partijen waarborgen dat uitsluitend noodzakelijke gegevens worden doorgegeven en dat de gegevens die van de ene Partij naar de andere Partij worden doorgegeven, uitsluitend worden gebruikt ten behoeve van de uitvoering van een verzoek overeenkomstig dit Verdrag. Er worden geen gegevens voor enig ander doel gebruikt of aan een derde land doorgegeven zonder de voorafgaande toestemming van de Partij die de gegevens heeft doorgegeven.
3. De Partijen waarborgen de juistheid van de overeenkomstig dit Verdrag overgezonden gegevens en waarborgen dat er passende maatregelen worden genomen om de doorgegeven gegevens te beschermen tegen onbedoelde of ongeoorloofde vernietiging of onbedoeld verlies alsmede tegen ongeoorloofde toegang, wijziging of verspreiding.
4. De Partijen waarborgen dat er passende bewaartermijnen worden vastgesteld. De Partijen raadplegen elkaar over de noodzaak van benodigde langere bewaring, alsmede de noodzaak om onjuiste, onvolledige of onbetrouwbare gegevens te rectificeren of de wens of noodzaak om gegevens te wissen of het gebruik van gegevens te beperken.
5. De Partijen raadplegen elkaar teneinde te waarborgen dat de verwerking van gegevens die de raciale of etnische afkomst, politieke overtuiging of godsdienst, genetische, biometrische of persoonsgegevens inzake de gezondheid van een persoon onthult, wordt onderworpen aan passende waarborgen.
6. Voor zover dat in de nationale wetgeving van de Partijen is geregeld, kan de betrokkene voorzien worden van informatie over de categoriën van gegevens die zijn doorgegeven en het doel van de doorgifte van gegevens. De betreffende Partij kan ervan afzien de betrokkene in kennis te stellen indien dat noodzakelijk is om obstructie van officiële of gerechtelijke informatieverzoeken, strafrechtelijke of bestuursrechtelijke onderzoeken, vervolgingen of de tenuitvoerlegging van straffen te voorkomen, de openbare veiligheid en de nationale veiligheid te beschermen of de rechten en vrijheden van anderen te beschermen.
7. De Partijen raadplegen elkaar indien een bevoegde gerechtelijke autoriteit, overeenkomstig de nationale wetgeving, een besluit neemt over de toelaatbaarheid van het doorgeven van gegevens van de ene Partij naar de andere Partij overeenkomstig dit Verdrag.
8. De persoon heeft overeenkomstig de nationale wetgeving van een van de Partijen het recht een klacht neer te leggen wanneer hij meent dat inbreuk werd gemaakt op zijn rechten betreffende de verwerking van zijn gegevens op grond van dit Verdrag.

ARTIKEL 8

Kosten

1. De aangezochte Partij draagt de kosten van het uitvoeren van het verzoek om rechtshulp, met uitzondering van de volgende door de verzoekende Partij te dragen kosten:

- AD a. ~~De~~ uitgaven gedaan in verband met de overbrenging van een persoon in hechtenis naar of vanuit het grondgebied van de aangezochte Partij, met inbegrip van de uitgaven voor het benodigde werk door begeleidend personeel, alsmede compensatie of kosten die aan de overgebrachte persoon dienen te worden betaald in verband met het uitvoeren van het verzoek;
- AD b. ~~De~~ toelagen en reiskosten van getuigen en deskundigen die zijn opgeroepen om naar de verzoekende Partij af te reizen.

2. Indien blijkt dat met de uitvoering van het verzoek kosten van buitengewone aard zijn gemoeid, plegen de centrale autoriteiten overleg om de voorwaarden vast te stellen waaronder de verzochte rechtshulp kan worden verleend.

HOOFDSTUK II

SPECIFIEKE VORMEN VAN RECHTSHULP

ARTIKEL 9

Betekenen van documenten

1. De aangezochte Partij voert, in overeenstemming met haar nationale wetgeving, verzoeken tot het betekenen van documenten in verband met een strafzaak uit.

2. Een verzoek tot het betekenen van een document waarmee personen worden opgeroepen te verschijnen in de verzoekende Partij, waaronder getuigen, slachtoffers, beschuldigde personen, beklaagden in een strafrechtelijke procedure en deskundigen, wordt aan de aangezochte Partij overgezonden binnen een redelijke termijn vóór de geplande datum van verschijning.

3. De aangezochte Partij voorziet de verzoekende Partij, nadat de betekening heeft plaatsgevonden, van een bewijs van betekening voorzien van de handtekening of het stempel van de autoriteit die het document heeft betekend, onder vermelding van de datum, tijd, plaats en wijze van aflevering alsmede de persoon aan wie de documenten zijn afgegeven. Indien de betekening niet heeft plaatsgevonden, stelt de aangezochte Partij de verzoekende Partij daarvan onverwijld in kennis onder vermelding van de redenen daarvoor.

ARTIKEL 10

Beschikbaarheid van personen om te getuigen of mee te werken aan een onderzoek

1. De verzoekende Partij kan de aangezochte Partij om hulp vragen bij het uitnodigen van een getuige of deskundige, die geen persoon is op wie artikel 12 van dit Verdrag van toepassing is, om te getuigen of mee te werken aan een onderzoek in de verzoekende Partij. De verzoekende Partij verplicht zich ertoe passende voorzieningen te treffen voor de veiligheid van een dergelijke persoon.
2. De aangezochte Partij nodigt de persoon uit en stelt de verzoekende Partij onverwijld in kennis van zijn antwoord. Indien de persoon instemt met het verzoek, neemt de aangezochte Partij alle noodzakelijke stappen om het verzoek te faciliteren. Indien de persoon niet instemt, wordt hij om die reden niet onderworpen aan een straf of dwangmaatregel overeenkomstig de nationale wetgeving van de verzoekende Partij of aangezochte Partij.

ARTIKEL 11

Verhoor van personen op het grondgebied van de aangezochte Partij

1. De aangezochte Partij neemt, in overeenstemming met haar nationale wetgeving, verklaringen af van getuigen, slachtoffers, verdachten en beklaagden, deskundigen of andere personen, en verzamelt dossiers, documenten en enige andere bewijsstukken die in het verzoek om rechtshulp zijn aangegeven en zendt die over naar de verzoekende Partij.
2. Een persoon die in de aangezochte Partij een getuigenis dient af te leggen ingevolge een verzoek uit hoofde van dit artikel, kan weigeren een getuigenis of een verklaring af te leggen indien de nationale wetgeving van de aangezochte Partij of van de verzoekende Partij daarin voorziet.
3. Indien een persoon in de aangezochte Partij beweert dat er krachtens de nationale wetgeving van de verzoekende Partij een recht of verplichting bestaat te weigeren een getuigenis af te leggen, verstrekt de verzoekende Partij op verzoek een verklaring aan de aangezochte Partij ter zake van het bestaan van dat recht. Bij gebrek aan bewijs van het tegendeel vormt deze verklaring afdoende bewijs van de zaken die erin vermeld staan.
4. Ten behoeve van dit artikel wordt onder het afnemen van een getuigenis ook het overleggen van documenten of ander materiaal verstaan.
5. In overeenstemming met de nationale wetgeving van de aangezochte Partij kunnen functionarissen van de verzoekende Partij en andere personen die betrokken zijn bij het proces in de verzoekende Partij, toestemming krijgen aanwezig te zijn wanneer een getuigenis wordt afgenomen op het grondgebied van de aangezochte Partij en deel te nemen aan het afnemen van die getuigenissen op een wijze die kan worden gespecificeerd door de aangezochte Partij. De personen die aanwezig zijn bij de uitvoering van een verzoek, kunnen toestemming krijgen om de autoriteiten van de aangezochte Partij de vragen te stellen die zijn toegestaan overeenkomstig de nationale wetgeving van de verzoekende Partij.

ARTIKEL 12

Overbrengen van personen in hechtenis om te getuigen of mee te werken aan een onderzoek

1. Wanneer het gebruik van videoconferentie niet mogelijk is of niet passend wordt geacht, kan een persoon die in de aangezochte Partij in hechtenis zit, op verzoek van de verzoekende Partij tijdelijk naar het grondgebied van die Partij worden overgebracht om te getuigen of mee te werken aan een strafrechtelijke procedure in die Partij.
2. De aangezochte Partij brengt een persoon die in hechtenis zit uitsluitend over naar de verzoekende Partij indien:
 - 15 a. ~~De~~ de persoon vrijwillig toestemming geeft voor de overbrenging;
 - 15 b. ~~De~~ de verzoekende Partij ermee instemt te voldoen aan de voorwaarden die de aangezochte Partij eventueel stelt aan de hechtenis of veiligheid van de over te brengen persoon;
 - 10 c. ~~O~~nderzoeken of strafrechtelijke vervolgingen die in de aangezochte Partij plaatsvinden waaraan de genoemde persoon dient deel te nemen, er niet door worden doorkruist.
3. Wanneer de aangezochte Partij de verzoekende Partij laat weten dat de overgebrachte persoon niet langer in hechtenis hoeft te worden gehouden, wordt die persoon in vrijheid gesteld en behandeld als een persoon die in de verzoekende Partij aanwezig is ingevolge een verzoek om de aanwezigheid van die persoon.
4. De verzoekende Partij zendt de overgebrachte persoon die in hechtenis zit weer terug naar de aangezochte Partij binnen dertig (30) dagen te rekenen vanaf de datum waarop de persoon in de verzoekende Partij aanwezig was, of een andere termijn die de Partijen kunnen overeenkomen.
5. De periode gedurende welke een overgebrachte persoon in hechtenis heeft gezeten in de verzoekende Partij, wordt in mindering gebracht op de duur van de vrijheidsstraf die die persoon in de aangezochte Partij moet ondergaan.
6. Een persoon die in hechtenis zit en niet de in het tweede lid, onderdeel a, van dit artikel bedoelde toestemming geeft, wordt om die reden niet onderworpen aan een straf of dwangmaatregel overeenkomstig de nationale wetgeving van de verzoekende Partij of aangezochte Partij.

ARTIKEL 13

Immunititeit voor getuigen, deskundigen of een overgebrachte persoon

1. Onverminderd de bepalingen van de artikelen 10, 11 en 12 wordt een deskundige of getuige die verschijnt voor de gerechtelijke autoriteiten van de verzoekende Partij om te getuigen of anderszins mee te werken aan een onderzoek, of een persoon die voor dat doel is overgebracht, in de verzoekende Partij niet vervolgd, vastgehouden, gestraft of aan enige andere beperking van zijn persoonlijke vrijheid onderworpen wegens handelingen of nalatigheden voorafgaand aan zijn vertrek uit de aangezochte Partij.
2. Een in het eerste lid van dit artikel bedoelde persoon wordt niet onderworpen aan burgerlijke procedures waaraan de persoon niet zou kunnen worden onderworpen indien hij zich niet op het grondgebied van de verzoekende Partij zou bevinden.
3. Een in het eerste lid van dit artikel bedoelde persoon is niet verplicht ondersteuning te bieden in andere strafrechtelijke procedures dan die waarop het verzoek betrekking heeft.
4. De in het eerste en tweede lid van dit artikel verleende bescherming is niet langer van toepassing indien een persoon die vrij is het grondgebied van de verzoekende Partij te verlaten, niet is vertrokken binnen dertig (30) dagen nadat hij officieel in kennis is gesteld dat zijn aanwezigheid niet langer nodig is, of, na vertrokken te zijn, vrijwillig is teruggekeerd. Die termijn omvat niet de tijd gedurende welke de persoon niet in staat is het grondgebied van de verzoekende Partij te verlaten om redenen buiten zijn wil.
5. Een persoon die erin toestemt te getuigen overeenkomstig artikel 10 of 12 van dit Verdrag, wordt niet onderworpen aan vervolging op basis van zijn verklaring als getuige of deskundige, uitgezonderd in het geval van meened of belemmering van de rechtsgang.

ARTIKEL 14

Doortocht van personen in hechtenis

1. Een Partij kan, met inachtneming van haar nationale wetgeving, de doortocht over haar grondgebied toestaan van een persoon in hechtenis om wiens verschijning is verzocht door de andere Partij die om een dergelijke doortocht verzoekt.
2. De aangezochte Partij kan, met inachtneming van haar nationale wetgeving, met een dergelijke doortocht instemmen, en heeft de bevoegdheid en de verplichting de nodige maatregelen te treffen om de persoon tijdens de doortocht in hechtenis te houden.
3. Een Partij kan echter weigeren in te stemmen met de overbrenging van haar onderdanen.

ARTIKEL 15

Doorzoeking, bevroezing en inbeslagneming met het oog op het vergaren van bewijsmateriaal

1. De aangezochte Partij voert, voor zover toegestaan door haar nationale wetgeving, een verzoek tot doorzoeking, bevroezing en inbeslagneming van documenten, materialen en voorwerpen uit met het oog op het vergaren van bewijsmateriaal.
2. De aangezochte Partij verstrekt de informatie die de verzoekende Partij mogelijk nodig heeft met betrekking tot de resultaten van een doorzoeking, de plaats en omstandigheden van inbeslagneming en de daaropvolgende bewaring van het in beslag genomen materiaal.
3. De aangezochte Partij zendt de in beslag genomen documenten of afschriften ervan, materialen en voorwerpen in een eventueel vereiste vorm over aan de verzoekende Partij, tenzij anderszins is overeengekomen met de centrale autoriteit van de verzoekende Partij. Een dergelijk overzending van originele documenten, materialen en voorwerpen doet geen afbreuk aan de wettelijke rechten van derden.
4. Op verzoek van de aangezochte Partij zendt de verzoekende Partij de originele documenten, materialen en voorwerpen die ingevolge dit artikel ter beschikking zijn gesteld terug wanneer ze niet langer nodig zijn voor het strafrechtelijk onderzoek, de vervolging of procedure waarop het verzoek betrekking heeft, tenzij de Partijen anderszins overeenkomen.

ARTIKEL 16

Videoconferentie

Wanneer het belang van een efficiënte samenwerking gediend is met het horen van een persoon als getuige of als deskundige door de gerechtelijke autoriteiten, overeenkomstig artikel 11, kan de verzoekende Partij verzoeken dat het verhoor door middel van videoconferentie plaatsvindt, mits dat niet in strijd is met de nationale wetgeving van de aangezochte Partij. Ten behoeve van dit Verdrag kunnen de Partijen overeenkomen gebruik te maken van livevideoverbindingen, livetelevisieverbindingen of andere passende communicatiemiddelen in overeenstemming met de nationale wetten en procedures van beide Partijen indien zulks doelmatig en in het belang van de rechtspleging is.

ARTIKEL 17

Opbrengsten en hulpmiddelen van misdrijven

1. Voor de toepassing van dit Verdrag wordt verstaan onder:

- 10 a. Opbrengsten van misdrijven: elk economisch voordeel dat afkomstig is van of direct of indirect is verkregen door het plegen van strafbare feiten, en dat kan bestaan uit goederen van enigerlei aard, stoffelijk of onstoffelijk, roerend of onroerend, en juridische documenten of instrumenten waaruit rechten op of andere belangen bij dergelijke goederen blijken;
- 14 b. Hulpmiddelen van misdrijven: alle goederen, waaronder bankrekeningen, die op enigerlei wijze, geheel of gedeeltelijk, zijn gebruikt of waren bestemd om te worden gebruikt om een of meer strafbare feiten te plegen.

2. De aangezochte Partij stelt, op verzoek, alles in het werk in om na te gaan of er zich opbrengsten en/of hulpmiddelen van misdrijven binnen haar rechtsgebied bevinden. De verzoekende Partij stelt de aangezochte Partij in kennis van de grondslag van haar overtuiging dat dergelijke opbrengsten en/of hulpmiddelen van misdrijven zich binnen het rechtsgebied van de aangezochte Partij zouden kunnen bevinden.

3. De aangezochte Partij stelt de verzoekende Partij in kennis van de resultaten van haar onderzoek. De aangezochte Partij verstrekt de gegevens van een of meer in het verzoek genoemde bankrekeningen of van enige transacties met de rekening(en) in kwestie.

4. Wanneer, ingevolge het derde lid van dit artikel, vermeende opbrengsten en/of hulpmiddelen van misdrijven worden aangetroffen, neemt de aangezochte Partij de in haar nationale wetgeving toegestane maatregelen ter voorkoming van de verhandeling, overdracht of vervreemding van die vermeende opbrengsten en/of hulpmiddelen van misdrijven, in afwachting van een definitieve beslissing met betrekking tot die opbrengsten door een rechter van de verzoekende Partij.

5. De aangezochte Partij geeft, voor zover haar nationale wetgeving zulks toestaat, gevolg aan een definitief bevel tot verbeurdverklaring of confiscatie van de opbrengsten en/of hulpmiddelen van misdrijven dat is uitgevaardigd door een rechter van de verzoekende Partij.

6. Bij de toepassing van dit artikel worden de rechten van bonafide derden in acht genomen overeenkomstig de nationale wetgeving van de aangezochte Partij. Wanneer er door een derde een vordering wordt ingediend, vertegenwoordigt de aangezochte Partij de belangen van de verzoekende Partij bij het streven naar het vasthouden van de opbrengsten en/of hulpmiddelen van misdrijven totdat een bevoegde rechter in de verzoekende Partij een definitieve beslissing heeft genomen.

7. De aangezochte Partij zendt de opbrengsten en/of hulpmiddelen van misdrijven bedoeld in het derde lid van dit artikel, of de waarde van de opbrengsten en/of hulpmiddelen, terug aan de verzoekende Partij, voor zover toegestaan door haar nationale wetgeving en volgens de door haar passend geachte voorwaarden.

HOOFDSTUK III PROCEDURELE BEPALINGEN

ARTIKEL 18 Inhoud van de verzoeken

1. Een verzoek om wederzijdse rechtshulp wordt schriftelijk gedaan. Het verzoek dient te worden opgesteld in de officiële taal van de verzoekende Partij, vergezeld van een vertaling in de officiële taal van de aangezochte Partij of in de Engelse taal.
2. Een verzoek om rechtshulp ten behoeve van de uitvoering van dit Verdrag wordt langs diplomatieke weg verzonden. De centrale autoriteiten kunnen rechtstreeks met elkaar communiceren zodra het verzoek formeel is overgezonden. Elk van de centrale autoriteiten kan een bevoegde gerechtelijke autoriteit aanwijzen die rechtstreeks kan communiceren met hetzij de centrale autoriteit van de andere Partij, hetzij de bevoegde gerechtelijke autoriteit van de andere Partij over de uitvoering van een verzoek.
3. In dringende omstandigheden kan de centrale autoriteit van de aangezochte Partij het verzoek aanvaarden per fax, e-mail of een ander middel waarmee een schriftelijk document kan worden geproduceerd, in welk geval het binnen dertig (30) dagen wordt bevestigd door middel van een formeel verzoek langs diplomatieke weg.
4. Een verzoek om rechtshulp dient het volgende te bevatten:
 - 1 D a. De naam van de autoriteit die het verzoek doet;
 - 1 D b. De naam van de autoriteit die de leiding heeft over het onderzoek, de vervolging of de procedure waarop het verzoek betrekking heeft;
 - 1 H c. Het onderwerp en de aard van het onderzoek, de vervolging of de procedure waarop het verzoek betrekking heeft, met inbegrip van een samenvatting van de zaak en de huidige status ervan, met uitzondering van verzoeken ten behoeve van de betekening van gerechtelijke documenten;
 - 1 E d. Een beschrijving van de gewenste rechtshulp en details van de door de verzoekende Partij gewenste specifieke procedure;
 - 1 H e. Het doel waarvoor het bewijsmateriaal, de informatie of de rechtshulp wordt verzocht;
 - 1 D f. De teksten van de wettelijke bepalingen waarop de zaak betrekking heeft, met inbegrip van de maximumstraf die op de strafbare feiten staat en de eventuele verjaringstermijnen;

1 D g. ~~De~~ specificatie van mogelijke termijnen waarbinnen bij voorkeur aan het verzoek dient te zijn voldaan;

1 M h. ~~M~~ogelijke bijzondere eisen inzake vertrouwelijkheid en de redenen daarvoor.

5. Verzoeken om rechtshulp omvatten, voor zover nodig en indien beschikbaar, het volgende:

1 I a. ~~An~~ In geval van verzoeken om het afnemen van een getuigenis van een persoon: de identiteit, geboortedatum en verblijfplaats van elke persoon van wie een getuigenis wordt verlangd, evenals het onderwerp waarover de persoon zal worden ondervraagd, met inbegrip van een vragenlijst en details over de eventuele rechten van die persoon om te weigeren te getuigen; indien de verzoekende Partij wenst dat getuigen of deskundigen een getuigenis afleggen ten overstaan van een bevoegde gerechtelijke autoriteit of enige andere persoon, dient een dergelijk verzoek expliciet te worden gedaan;

1 I b. ~~An~~ In geval van verzoeken om documenten te betekenen: de identiteit, geboortedatum en verblijfplaats van een persoon aan wie een stuk dient te worden betekend, de relatie van die persoon tot het onderzoek, de vervolging of de procedure en de wijze waarop de betekening dient te worden verricht;

1 I c. ~~An~~ In geval van verzoeken om personen te lokaliseren of te identificeren: informatie over de identificerende personen, informatie over de identiteit en verblijfplaats van een persoon die dient te worden gelokaliseerd of geïdentificeerd;

1 I d. ~~An~~ In geval van verzoeken om objecten te inspecteren of te onderzoeken: een beschrijving van de plaats of locatie die dient te worden geïnspecteerd of onderzocht;

1 I e. ~~An~~ In geval van verzoeken om bewijsmateriaal te overleggen: een beschrijving van de te overleggen documenten, dossiers of bewijsstukken, een aanwijzing van de persoon die wordt gevraagd het materiaal te overleggen en de vorm waarin het dient te worden overgelegd en gewaarmerkt;

1 I f. ~~An~~ In geval van verzoeken om een persoon in hechtenis beschikbaar te stellen: de plaats waarnaar de persoon in hechtenis dient te worden gebracht en de voorgestelde datum van terugkeer van die persoon;

1 I g. ~~An~~ Informatie over de toelagen en uitgaven die kunnen worden vergoed aan de persoon die wordt verzocht in de verzoekende Partij te verschijnen ten behoeve van het afnemen van een getuigenis.

ARTIKEL 19

Aanvullende informatie

Indien de aangezochte Partij van mening is dat de informatie in het verzoek onvoldoende is om het te kunnen uitvoeren, kan de aangezochte Partij aanvullende informatie vragen. De verzoekende Partij verstrekt de aanvullende informatie die de aangezochte Partij noodzakelijk acht om het verzoek te kunnen uitvoeren.

ARTIKEL 20

Uitvoering van verzoeken

1. Verzoeken om rechtshulp worden onverwijld uitgevoerd door de bevoegde autoriteiten van de aangezochte Partij in overeenstemming met de nationale wetgeving van die Partij en, voor zover is toegestaan door de nationale wetgeving, op de wijze die door de verzoekende Partij wordt gevraagd.
2. Mits zulks niet in strijd is met haar nationale wetgeving kan de aangezochte Partij de in het verzoek om rechtshulp genoemde personen toestaan aanwezig te zijn bij de uitvoering van het verzoek. Daartoe stelt de aangezochte Partij de verzoekende Partij onverwijld in kennis van de datum en plaats van uitvoering van het verzoek om rechtshulp. De personen die toestemming hebben gekregen, kunnen de bevoegde autoriteit van de aangezochte Partij verzoeken de mogelijkheid te overwegen om specifieke vragen in te dienen met betrekking tot de rechtshulpprocedures.
3. De aangezochte Partij stelt de verzoekende Partij onverwijld in kennis van omstandigheden, zodra ze bij de aangezochte Partij bekend worden, die waarschijnlijk tot een aanzienlijke vertraging van de uitvoering van het verzoek zullen leiden.
4. De aangezochte Partij kan de uitvoering van het verzoek uitstellen indien de onmiddellijke uitvoering ervan een lopend strafrechtelijk onderzoek of daarmee verband houdende procedures zou belemmeren. De aangezochte Partij kan ook de levering van documenten uitstellen indien die documenten vereist zijn voor burgerlijke procedures in die Partij, in welk geval de aangezochte Partij, op verzoek, eensluidende afschriften van die documenten verstrekt.
5. Alvorens de uitvoering van een verzoek uit te stellen, overweegt de aangezochte Partij of de rechtshulp kan worden verstrekt onder bepaalde voorwaarden.
6. Indien de aangezochte Partij de rechtshulp uitstelt, stelt ze de verzoekende Partij onverwijld in kennis van de redenen voor het uitstel en geeft ze, indien mogelijk, een indicatie van de duur ervan.

HOOFDSTUK IV SLOTBEPALINGEN

ARTIKEL 21

Compatibiliteit met andere overeenkomsten

Dit Verdrag doet geen afbreuk aan bestaande verplichtingen van de Partijen ingevolge andere overeenkomsten, en vormt ook geen belemmering voor de Partijen om elkaar bijstand te verlenen uit hoofde van andere overeenkomsten of regelingen.

ARTIKEL 22

Overleg

De Partijen komen bijeen wanneer ze zulks nodig achten om de toepassing van dit Verdrag te bespreken. Ook kunnen ze bijeenkomsten houden met de bevoegde autoriteiten van de Partijen teneinde de toepassing van dit Verdrag te vergemakkelijken, inzonderheid wat betreft kwesties als opleiding, het opstellen en gebruiken van standaardformulieren, het opstellen en uitvoeren van specifieke soorten verzoeken of specifieke individuele verzoeken.

ARTIKEL 23

Inwerkingtreding, wijziging en beëindiging

1. Dit Verdrag treedt in werking op de eerste dag van de eerste maand na de datum van ontvangst van de laatste kennisgeving waarin de Partijen elkaar langs diplomatieke weg meedelen dat aan de vereisten van hun nationale wetgeving is voldaan.
2. Dit Verdrag kan met wederzijdse instemming van de Partijen worden gewijzigd en de wijzigingen treden in werking in overeenstemming met het eerste lid van dit artikel.
3. Elke Partij kan dit Verdrag te allen tijde beëindigen door daarvan langs diplomatieke weg schriftelijk kennis te geven. De beëindiging wordt zes (6) maanden na de datum van de kennisgeving van kracht. Dit Verdrag blijft echter van toepassing op procedures die reeds zijn aangevangen vóór de kennisgeving van beëindiging totdat ze volledig zijn afgerond.
4. Dit Verdrag is van toepassing op elk verzoek dat na de inwerkingtreding ervan wordt ingediend, zelfs al zijn de desbetreffende strafbare feiten begaan vóór de inwerkingtreding van de Overeenkomst.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe naar behoren gemachtigd, dit Verdrag hebben ondertekend.

GEDAAN in tweevoud te Abu Dhabi op 9 December 2021, in de Arabische, Franse, Nederlandse en Engelse taal, waarbij alle teksten gelijkelijk authentiek zijn. In geval van enig verschil in interpretatie van dit Verdrag is de Engelse tekst doorslaggevend.

VOOR HET KONINKRIJK BELGIË :



**VOOR DE VERENIGDE ARABISCHE
EMIRATEN:**



[TEXT IN ENGLISH – TEXTE EN ANGLAIS]

**TREATY
BETWEEN
THE KINGDOM OF BELGIUM
AND
THE UNITED ARAB EMIRATES
ON
MUTUAL LEGAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS**

THE KINGDOM OF BELGIUM

AND

THE UNITED ARAB EMIRATES

HEREINAFTER REFERRED TO AS “THE PARTIES”,

DESIRING to further improve the effectiveness of cooperation between judicial authorities of the Parties in criminal investigations, prosecutions and proceedings;

RECOGNISING the particular importance of the financial dimension of cross border crime and the importance of tracing and confiscating proceeds of such crimes;

REFERRING to the international instruments containing provisions on mutual legal assistance in criminal matters in force between the Parties;

HAVING due regard for their obligations to respect human rights and the rule of law;

HAVE AGREED AS FOLLOWS:

CHAPTER I
GENERAL PROVISIONS

ARTICLE 1

Scope of Assistance

1. The Parties undertake to afford each other, in accordance with the provisions of this Treaty, the widest measure of mutual legal assistance in criminal investigations, prosecutions or proceedings in criminal matters.
2. Mutual legal assistance is any assistance requested by the Requesting Party to the Requested Party for any criminal proceeding, irrespective whether the assistance is to be provided by a court or by any other judicial authority competent for the investigation or prosecution in criminal matters.
3. Mutual legal assistance shall include:
 - a. taking evidence or statements from persons;
 - b. serving judicial documents;
 - c. facilitating the voluntary appearance of persons either in custody or otherwise, to give evidence or assist in criminal investigations, prosecutions or proceedings in the Requesting Party;
 - d. providing information, evidentiary items and expert reports;
 - e. examining objects and sites;
 - f. providing originals or certified copies of relevant documents and records, including from the government, banks, financial institutions and businesses;
 - g. executing requests for search, seizure or freezing;
 - h. identifying or tracing proceeds and/or instrumentalities of crime, property or other objects for evidentiary and confiscation purposes;
 - i. locating or identifying persons or items;
 - j. any other assistance deemed necessary by the Requesting Party and consistent with this Treaty as well as with the national law of the Requested Party;
4. This Treaty applies solely to the provision of mutual legal assistance between the Parties. It shall not create any right on the part of any private or legal person, to obtain, suppress or exclude any evidence or to impede execution of any request of assistance.

ARTICLE 2

Exchange of information

The parties may exchange information concerning the National laws in force and the judicial practice in their respective countries related to the implementation of this Treaty.

ARTICLE 3

Non-application

1. This Treaty shall not apply to:
 - a. the arrest or detention of any person with a view to the extradition of that person;
 - b. the enforcement in the Requested Party of criminal judgments imposed in the Requesting Party except to the extent permitted by the National law of the Requested Party;
 - c. the transfer of persons in custody to serve sentences; and
 - d. the transfer of proceedings in criminal matters.
2. Nothing in this Treaty entitles any Party to undertake in the territory of the other Party the exercise of jurisdiction and performance of functions that are reserved exclusively for the authorities of that other Party by its national law.

ARTICLE 4

Central Authorities

1. The Central Authorities of the Parties shall process requests for mutual legal assistance pursuant to this Treaty.
2. The Central Authority for the United Arab Emirates is the Ministry of Justice. The Central Authority for The Kingdom of Belgium is the Federal Public Service for Justice.
3. The Parties shall notify each other through diplomatic channels of any change in the authority that is designated as Central Authority.

ARTICLE 5

Grounds for Refusal and conditions for executing a request

1. Assistance shall be refused if:
 - a. the request relates to an offence that is regarded by the Requested Party as a political offence. The following offences shall not be considered as political offences:
 - i. Assault against the Head of the State or his Deputy, the Head of Government, or any member of their families, or any Member of the Supreme Council or any member of their families;
 - ii. terrorist offences, terrorist financing offences or any other offence not considered as a political offence under any international treaty to which both Parties are a Party;
 - b. the request relates to an offence under military law that is not an offence under ordinary criminal law;
 - c. there are substantial grounds for believing that the request for assistance has been made for the purpose of investigating, prosecuting or punishing a person on account of that person's race, sex, religion, nationality or political opinions, or that the request for assistance will result in that person being prejudiced for any of those reasons;
 - d. the provision of the assistance would impair the sovereignty, security, public order or essential interests of the state of the Requested Party.
 - e. The request relates to an offence which is subject to death penalty or any corporal punishment under the law of the requesting party, unless the requesting party guarantees that such sentence will not be ordered or, if ordered, will not be executed.
2. Assistance may be refused if:
 - a. the act or omission alleged to constitute the offence to which the request relates, would not, if it had taken place within the jurisdiction of the Requested Party have constituted an offence;
 - b. the request relates to an offence which is subject to investigation, prosecution or proceeding in the Requested Party under its own jurisdiction;
 - c. the execution of the request would be contrary to the principle of *ne bis in idem*.
3. Assistance shall not be refused:
 - a. solely on the ground of secrecy of banks and institutions providing financial services; or

- b. where the request relates to criminal offences involving duties, taxes or customs, on the grounds that the evasion of duties, taxes or customs is not a criminal offence in the Requested Party or on the grounds that no equivalent duties, taxes or customs are imposed there.
4. Before refusing a request for assistance, the Central Authority of the Requested Party shall consult with the Central Authority of the Requesting Party whether assistance may be provided subject to any guarantees or conditions as the competent Authority concerned deems necessary.
5. If the Requested Party refuses assistance, it shall promptly inform the Requesting Party thereof as well as the reasons for the refusal.

ARTICLE 6

Confidentiality and limitations on use

1. The Requested Party shall guarantee the confidentiality of the facts and the substance of the request, except to the extent necessary to execute the request. If the Requested Party cannot comply with the requirement of confidentiality, it shall notify the Requesting Party. If duly notified, the Requesting Party may decide either to maintain or to withdraw the request.
2. Each Party shall take the necessary measures to ensure that any entity whose cooperation is necessary for executing a request, does not disclose to anyone that information has been transmitted to the Requesting Party pursuant to this Treaty or that an investigation is being carried out.
3. The Requesting Party shall use information or evidence, obtained under this Treaty, for the investigation, prosecution and proceedings to which the request relates and in accordance with conditions that have been imposed in a particular case on the use of such information or materials. The Requesting Party shall not use the information or evidence obtained for purposes other than those stated in the request without the prior consent of the Requested Party.

ARTICLE 7

Data protection

1. For the purpose of this Article “data” shall mean: all information relating to an identified or identifiable natural person.
2. The Parties shall ensure that only necessary data are transferred and the data transferred from one Party to another shall be used only for the purpose of executing a

request, pursuant to this Treaty. No data shall be used for any other purpose, or transferred to any third country without prior approval of the Party which transferred the data.

3. The Parties shall ensure the accuracy of data transferred pursuant to this Treaty and they shall ensure that appropriate measures shall be taken in order to protect the transmitted data against accidental or unauthorised destruction or accidental loss as well as against unauthorised access, alteration or dissemination.

4. The Parties shall ensure that appropriate time limits for storage are established. The Parties shall consult each other on the necessity of any prolonged storage needed, as well as the need to rectify inaccurate, incomplete or unreliable data or the desire or need to erase data or to restrict the use of data.

5. Parties shall consult each other in order to ensure that processing of data revealing racial or ethnic origin, political opinions, or religion, genetic data, biometric data, or personal data concerning a person's health are subject to appropriate safeguards.

6. To the extent regulated by the national law of the Parties, the data subject may be provided with information on the categories of data transferred and the purpose of the data transfer. The Party concerned may not inform the data subject if this is necessary to avoid obstructing official or legal enquiries, criminal or administrative investigations, prosecutions or the execution of criminal penalties, to protect public security, to protect national security, or to protect the rights and freedoms of others.

7. Parties shall consult each other if a Judicial Competent Authority, pursuant to national law, makes any determination on the admissibility of the transfer of any data from one Party to another, pursuant to this Treaty.

8. The person shall be provided with a right to lodge a complaint according to national law of either Party when he or she considers that his or her rights regarding the processing of his or her data on the basis of this Treaty have been infringed.

ARTICLE 8

Expenses

1. The Requested Party shall bear the costs of executing the request for assistance, except that the Requesting Party shall bear:

a. the expenses associated with the transfer of a person in custody to or from the territory of the Requested Party, including expenses for the required work of accompanying personnel, as well as compensation or costs to be paid to the person transferred in connection with the execution of the request;

b. the allowances and the travel expenses for witnesses and experts who travel upon summons to the Requesting Party.

2. If it becomes apparent that the execution of the request requires expenses of an extraordinary nature, the Central Authorities shall consult to determine the terms and conditions under which the requested assistance can be provided.

CHAPTER II SPECIFIC TYPES OF ASSISTANCE

ARTICLE 9

Service of documents

1. The Requested Party shall, in accordance with its national law, carry out requests for the service of documents in respect of a criminal matter.
2. A request for service of summons requiring the appearance of persons, including witnesses, victims, accused persons, defendants in criminal proceedings and experts, in the Requesting Party shall be made to the Requested Party within a reasonable time before the scheduled appearance.
3. The Requested Party, after having effected service, shall provide the Requesting Party with an attestation of proof of service bearing the signature or stamp of the Authority that effected service, and indicating the date, time, place and modalities of delivery, as well as the person to which the documents have been delivered. If service is not effected, the Requested Party shall inform the Requesting Party promptly and communicate the reasons of failure to serve.

ARTICLE 10

Availability of persons to give evidence or assistance in investigations

1. The Requesting Party may request the assistance of the Requested Party in inviting a witness or an expert, not being a person to whom Article 12 of this Treaty applies, to give evidence or provide assistance in the Requesting Party. The Requesting Party shall undertake to make satisfactory arrangements for the safety of such a person.
2. The Requested Party shall invite the person and promptly inform the Requesting Party of the person's response. If the person consents, the Requested Party shall take all necessary steps to facilitate the request. If the person does not consent he shall not by reason thereof be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the national law of the Requesting Party or the Requested Party.

ARTICLE 11

Hearing persons in the territory of the Requested Party

1. The Requested Party, in compliance with its national law, shall take statements from witnesses, victims, suspects and defendants, experts, or other persons, and shall also obtain records, documents and any other evidence indicated in the request for legal assistance, and shall transmit them to the Requesting Party.
2. A person from whom evidence is to be taken in the Requested Party pursuant to a request under this Article may decline to give evidence or statements where the national law of the Requested Party or that of the Requesting Party so provides.
3. If any person in the Requested Party claims that there is a right or obligation to decline to give evidence under the national law of the Requesting Party, the Requesting Party shall, upon request, provide a statement to the Requested Party as to the existence of that right. In the absence of evidence to the contrary, the statement shall be sufficient evidence of the matters stated in it.
4. For the purposes of this Article, the taking of evidence includes the production of documents or other material.
5. In accordance with the national law of the Requested Party, officials of the Requesting Party and other persons concerned with the proceedings in the Requesting Party may be permitted to be present when evidence is taken in the territory of the Requested Party and to participate in the taking of such evidence in a manner that may be specified by the Requested Party. The persons present at the execution of a request may be permitted to propose such questions to the authorities of the Requested Party as permitted under the national law of the Requesting Party.

ARTICLE 12

Transfer of persons in custody for giving evidence or assisting in investigations

1. When videoconference is not possible or not considered appropriate, a person in custody in the Requested Party may, at the request of the Requesting party, be temporarily transferred to the territory of that Party to give evidence or to assist in criminal proceedings in that Party.
2. The Requested Party shall transfer a person in custody to the Requesting Party only if:
 - a. the person freely consents to the transfer;
 - b. the Requesting Party agrees to comply with any conditions specified by the Requested Party relating to the custody or security of the person to be transferred;
 - c. it does not interfere with investigations or criminal prosecutions that are being

- carried out in the Requested Party, in which said person has to take part.
3. Where the Requested Party advises the Requesting Party that the transferred person is no longer required to be held in custody, that person shall be released and be treated as a person present in the Requesting Party pursuant to a request seeking that person's attendance.
 4. The Requesting Party shall return the person transferred in custody to the Requested Party within thirty (30) days, from the date of the person's presence in the Requesting Party, or any other period of time as may be agreed on by the Parties.
 5. A person in custody who is transferred shall receive credit for service of the sentence imposed in the Requested Party for the time spent in custody in the Requesting Party.
 6. A person in custody who does not give consent as referred to in Paragraph (2) (a) of this Article shall not by reason thereof, be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the national law of the Requesting Party or the Requested Party.

ARTICLE 13

Immunity for witnesses, experts or person transferred

1. Without prejudice to the provisions of Article 10, 11 and 12, an expert or a witness, appearing before the judicial authorities of the Requesting Party to give evidence or to assist otherwise in an investigation or a person transferred for that purpose, shall not be prosecuted, detained, punished or subjected to any other restriction of personal liberty in the Requesting Party for any acts or omissions which preceded that person's departure from the Requested Party.
2. A person referred to in Paragraph 1 of this article shall not be subjected to civil proceedings to which the person could not be subjected if he or she were not in the territory of the Requesting Party.
3. A person referred to in Paragraph 1 of this article shall not be obliged to provide support in criminal proceedings other than those to which the request relates.
4. The protection provided for in Paragraphs 1 and 2 of this article shall cease to apply if a person, being free to leave the territory of the Requesting Party, has not left within thirty (30) days after receiving official notification that the person's attendance is no longer required or, having left, has voluntarily returned. This period of time shall not include any time during which the person is unable to leave the territory of the Requesting Party for reasons beyond his or her control.
5. A person who consents to give evidence pursuant to Article 10 or 12 of this Treaty shall not be subject to prosecution based on his or her testimony as a witness or an expert except for perjury or contempt of court.

ARTICLE 14

Transit of persons in custody

1. A party may subject to its national law, authorize the transit through its territory of a person in custody whose appearance has been requested by the other party requesting for such transit.
2. The Requested Party may, subject to its national law, agree to such a transit and shall have the authority and obligation to make the necessary arrangements for keeping the person in custody during transit.
3. However, a Party may refuse to agree to the transfer of its nationals.

ARTICLE 15

Search, freezing and seizure for the purpose of obtaining evidence

1. The Requested Party shall, to the extent permitted by its national law, execute a request for search, freezing and seizure of documents, materials and items, for the purpose of obtaining evidence.
2. The Requested Party shall provide such information as may be required by the Requesting Party concerning the result of any search, the place and circumstances of seizure, and the subsequent custody of the material seized.
3. The Requested Party shall transmit the seized documents or copies thereof, materials and items in a form which may be required to the Requesting Party unless otherwise agreed with the Central Authority of the Requesting Party. Such transmission of original documents, materials and items shall not affect the legitimate rights of third parties.
4. Upon request of the Requested Party, the Requesting Party shall return original documents, materials, and items provided under this Article when they are no longer needed for the criminal investigation, prosecution or proceeding to which the request relates, unless the Parties agree otherwise.

ARTICLE 16

Video conference

Where it is in the interest of efficient co-operation the person to be heard as a witness or as an expert by the judicial authorities, pursuant to Article 11, the Requesting Party may request that the hearing takes place by means of video conference, provided it is not contrary to the national law of the Requested Party. For the purpose of this Treaty, the Parties may agree on the use of live video or all live television links or other appropriate communication facilities in accordance with the national laws and procedures of both Parties if it is expedient and in the interests of justice.

ARTICLE 17

Proceeds and instrumentalities of crime

1. For the purpose of this Treaty:
 - a. directly or indirectly, from criminal offences, which may consist of any property of any description whether corporeal or incorporeal, movable or immovable, and legal documents or instruments evidencing a title to or interest in proceeds of crime shall mean: any economic advantage derived from or obtained, such property;
 - b. instrumentalities of crime shall mean: any property, including a bank account, used or intended to be used, in any manner, wholly or in part, to commit a criminal offence or criminal offences.
2. The Requested Party shall, upon request, endeavour to ascertain whether any proceeds and/or instrumentalities of crimes are located within its jurisdiction. The Requesting Party shall notify the Requested Party of the basis of its beliefs that such proceeds and/or instrumentalities of crime may be located in the latter's jurisdiction.
3. The Requested Party shall notify the Requesting Party the results of its inquiries. the Requested Party shall provide the particulars of one or more banks accounts specified in the request or any transactions performed with the account.
4. Where, pursuant to Paragraph 3 of this Article, suspected proceeds and/or instrumentalities of crimes are found, the Requested Party shall take such measures as are permitted by its national law to prevent any dealing in, transfer or disposal of, those suspected proceeds and/or instrumentalities of crimes, pending a final determination in respect of those proceeds by a court of the Requesting Party.
5. The Requested Party shall, to the extent its national law permits, give effect to a final order forfeiting or confiscating the proceeds and/ or instrumentalities of crimes made by a court of the Requesting Party.

6. In the application of this Article, the rights of any bona fide third party shall be respected under the national law of the Requested Party. Where there is a claim from a third party, the Requested Party shall represent the interests of the Requesting Party in seeking to retain the proceeds and/or instrumentalities of crimes until a final determination by a competent court in the Requesting Party.

7. The Requested Party shall return the proceeds and/or instrumentalities of crimes referred to in Paragraph 3 of this Article, or the value of the proceeds and/or instrumentalities, to the Requesting Party, to the extent permitted by its national laws and upon such terms as it deems appropriate.

CHAPTER III PROCEDURAL PROVISIONS

ARTICLE 18

Content of requests

1. Requests for mutual assistance shall be made in writing. The request shall be made in the official language of the Requesting Party, accompanied by a translation in the official language of the Requested Party or in the English language.

2. Requests for assistance for the purposes of this Treaty shall be sent through diplomatic channels. The Central Authorities may communicate directly after the request has been formally transmitted. Each of the Central Authorities may designate a judicial competent authority which may communicate directly, either with the Central Authority of the other Party, or with a judicial competent authority of the other Party on the execution of a request.

3. In urgent circumstances, the Central Authority of the Requested Party may accept the request by facsimile, e-mail or by any other means capable of producing a written record, in which case it shall be confirmed within thirty (30) days by a formal request through diplomatic channels.

4. Requests for assistance shall include the following:

- a. the name of the authority making the request;
- b. the name of the authority conducting the investigation, prosecution or proceedings to which the request relates;
- c. the subject matter and nature of the investigation, prosecution or proceedings to which the request relates, including a summary of the case and its current status, except in relation to requests for the purpose of the service of judicial documents;
- d. a description of the assistance sought and details of any particular procedure that the Requesting Party wishes to be followed;

- e. the purpose for which the evidence, information or assistance is sought;
 - f. the texts of the statutory provisions to which the case relates, including the maximum penalty of the offences and any limitation periods;
 - g. the specification of any time limit within which compliance with the request is desired;
 - h. any special requirement for confidentiality and the reasons for it.
5. Requests for assistance shall also, to the extent necessary and if available include:
- a. in cases of requests to take evidence from any person: the identity, date of birth, and location of any person from whom evidence is sought, as well as the subject matter on which the person is to be examined, including a list of questions and details of any right of that person to decline to give evidence; if the Requesting Party wishes that witnesses or experts give evidence in the presence of a judicial competent authority or any other person, such request shall be made expressly;
 - b. in cases of requests to serve documents: the identity, date of birth and location of any person to be served, that person's relationship to the investigation, prosecution or proceedings, and the manner in which the service is to be made;
 - c. in cases of requests to locate or identify persons: information on the identifying persons; information on the identity and whereabouts of a person to be located or identified;
 - d. in cases of requests to inspect or examine objects: a description of the place or location to be inspected or examined;
 - e. in cases of requests to produce evidence: a description of the documents, records or items of evidence to be produced, an indication of the person asked to produce them and the form in which they should be produced and authenticated;
 - f. in cases of requests to make a detained person available: the place to which the detained person is to be transferred and the proposed date of that person's return;
 - g. information as to the allowances and expenses which may be reimbursed to the person who is requested to appear in the Requesting Party for the purpose of taking evidence.

ARTICLE 19

Additional information

If the Requested Party considers that the information contained in the request is not sufficient to enable the request to be executed with, the Requested Party may request additional information. The Requesting Party shall supply such additional information as the Requested Party considers necessary to enable the request to be executed.

ARTICLE 20

Execution of requests

1. Requests for assistance shall be executed promptly by the competent authorities of the Requested Party in accordance with the national law of that Party and, to the extent that national law permits, in the manner requested by the Requesting Party.

2. Provided it is not contrary to its national law, the Requested Party may authorize the persons specified in the request for legal assistance to be present to the execution of the same. To this end, the Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of the date and place of execution of the request for assistance. The persons who have been authorized may request the competent authority of the Requested Party to consider the possibility to submit specific questions referred to the assistance procedures.

3. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of circumstances, when they become known to the Requested Party, which are likely to cause a significant delay in the execution of the request.

4. The Requested Party may postpone the execution of the request if its immediate execution would interfere with any ongoing criminal investigations or related proceedings in the Requested Party. The Requested Party may also postpone the delivery of documents if such documents are required for civil proceedings in that Party, in which case the Requested Party shall, upon request, provide certified copies of those documents.

5. Before postponing the execution of a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

6. If the Requested Party postpones assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of postponement and an indication if possible of the duration of such postponement.

**CHAPTER IV
FINAL PROVISIONS**

ARTICLE 21

Compatibility with Other Agreements

This Treaty shall not affect any existing obligations of the Parties in other agreements, nor prevent the Parties from providing assistance to each other pursuant to other agreements or arrangements.

ARTICLE 22

Consultations

The Parties shall convene whenever they deem it necessary, in order to discuss the application of this Treaty, and they may also convene meetings with the competent authorities of the Parties with a view to facilitate the application of this Treaty in particular with respect to such issues as training, the preparation and use of standard formats, the preparation and execution of specific types of requests or of specific individual requests.

ARTICLE 23

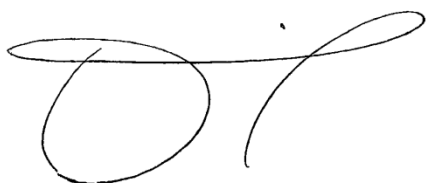
Entry into force, amendment and termination

1. This Treaty shall enter into force on the first day of the first month after the date of receipt of the final notification in which the Parties inform each other, through diplomatic channels, that they have fulfilled the requirements of their national legislation.
2. This Treaty may be amended by mutual consent of the Parties and the amendments shall enter into force in accordance with Paragraph 1 of this Article.
3. Either Party may terminate this Treaty by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before the notice of termination shall continue to be governed by this Treaty until fully concluded.
4. This Treaty shall apply to any request submitted after its entry into force, even if the relevant offences were committed before its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorised thereto, have signed this Treaty.

DONE at Abu Dhabi, on the 9th of December 2021, in duplicate, in the Arabic, French, Dutch and English languages, all texts being equally authentic. In the event of any divergence of interpretation of this Treaty, the English text shall prevail.

FOR THE KINGDOM OF BELGIUM:



FOR THE UNITED ARAB EMIRATES:



[TEXT IN FRENCH – TEXTE EN FRANÇAIS]

**TRAITÉ
ENTRE
LE ROYAUME DE BELGIQUE
ET
LES ÉMIRATS ARABES UNIS
SUR
L'ENTRAIDE JUDICIAIRE EN MATIÈRE PÉNALE**

LE ROYAUME DE BELGIQUE

ET

LES ÉMIRATS ARABES UNIS

CI-APRES DENOMMES (« LES PARTIES ») ;

DESIREUX de continuer à améliorer l'efficacité de la coopération entre les autorités judiciaires des Parties en ce qui concerne les enquêtes, poursuites et procédures pénales ;

RECONNAISSANT l'importance particulière de la dimension financière de la criminalité transfrontalière ainsi que l'importance de tracer et confisquer les produits de tels crimes ;

SE REFERANT aux instruments internationaux contenant des dispositions en matière d'entraide judiciaire en matière pénale en vigueur entre les Parties ;

DANS LE RESPECT des droits des personnes et de la primauté du droit ;

ONT CONVENU DES DISPOSITIONS SUIVANTES :

CHAPITRE I^{er}
DISPOSITIONS GÉNÉRALES

ARTICLE 1^{ER}

Champ d'application de l'entraide judiciaire

1. Les Parties s'engagent à s'accorder mutuellement, selon les dispositions du présent Traité, l'entraide judiciaire la plus large possible en ce qui concerne les enquêtes, poursuites ou procédures pénales.
2. L'entraide judiciaire s'entend de toute aide sollicitée par la Partie requérante auprès de la Partie requise dans le cadre de toute procédure pénale, peu importe que l'aide doive être fournie par un tribunal ou une autre autorité judiciaire compétente pour les enquêtes ou les poursuites en matière pénale.
3. L'entraide judiciaire inclut :
 - a. le recueil de preuves ou de déclarations de personnes ;
 - b. la remise de documents judiciaires ;
 - c. l'assistance en vue de faciliter la comparution de personnes détenues ou non, afin qu'elles témoignent ou aident à des enquêtes, poursuites ou procédures pénales dans la Partie requérante.
 - d. la fourniture d'informations, de pièces à conviction et de rapports d'experts ;
 - e. l'examen d'objets et de lieux ;
 - f. la fourniture d'originaux ou de copies certifiées conformes de documents et dossiers pertinents, émanant notamment du gouvernement, des banques, institutions financières et entreprises ;
 - g. l'exécution de demandes de perquisition, de saisie ou de gel ;
 - h. l'identification ou la localisation des produits et/ou instruments du crime, des biens ou d'autres choses à des fins d'obtention d'éléments de preuve et de confiscation ;
 - i. la localisation ou l'identification de personnes ou d'objets ;
 - j. toute autre assistance jugée nécessaire par la Partie requérante et conforme au présent Traité ainsi qu'au droit interne de la Partie requise ;

4. Le présent Traité s'applique uniquement à la fourniture d'une entraide judiciaire entre les Parties. Il ne donne en aucun cas le droit à une personne privée ou morale d'obtenir, de supprimer ou d'exclure un élément de preuve ou d'empêcher l'exécution d'une demande d'assistance.

ARTICLE 2

Échange d'informations

Les Parties peuvent s'échanger des informations sur les lois nationales en vigueur et les pratiques judiciaires dans leurs pays respectifs concernant la mise en œuvre du présent Traité.

ARTICLE 3

Non-application

1. Le présent Traité ne s'applique pas :
 - a. à l'arrestation ou à la détention d'une personne en vue de son extradition ;
 - b. à l'exécution, dans la Partie requise, de jugements en matière pénale prononcés dans la Partie requérante, sauf dans la mesure autorisée par la législation nationale de la Partie requise ;
 - c. au transfèrement de personnes détenues aux fins d'exécution d'une peine ; et
 - d. au transfert d'actes de procédure judiciaire en matière pénale.
2. Aucune disposition du présent Traité n'habilite une Partie à exercer, sur le territoire de l'autre Partie, une compétence et des fonctions qui sont exclusivement réservées aux autorités de cette autre Partie par son droit interne.

ARTICLE 4

Autorités centrales

1. Les Autorités centrales des Parties traitent les demandes d'entraide judiciaire en vertu du présent Traité.
2. L'Autorité centrale pour les Émirats arabes unis est le ministère de la Justice.
L'Autorité centrale pour le Royaume de Belgique est le Service public fédéral Justice.

3. Les Parties se notifient mutuellement par voie diplomatique tout changement concernant l'autorité désignée en tant qu'Autorité centrale.

ARTICLE 5

Motifs de refus et conditions de l'exécution d'une demande

1. L'entraide est refusée si :
 - a. la demande a trait à une infraction qui est considérée par la Partie requise comme étant une infraction politique. Ne sont pas considérées comme des infractions politiques les infractions suivantes :
 - i. l'agression contre le chef de l'État ou son délégué, le chef du gouvernement, ou tout autre membre de leur famille, ou tout membre du Conseil suprême ou tout membre de sa famille ;
 - ii. les infractions terroristes, les infractions de financement du terrorisme ou toute autre infraction qui n'est pas considérée comme infraction politique en vertu d'une quelconque convention internationale à laquelle les deux Parties sont parties ;
 - b. la demande se rapporte à une infraction au regard de la loi militaire, qui n'est pas une infraction au regard de la loi pénale ordinaire ;
 - c. il existe des raisons sérieuses de croire que la demande d'entraide a été présentée aux fins d'enquêter, de poursuivre ou de punir une personne en raison de sa race, de son sexe, de sa religion, de sa nationalité ou de ses opinions politiques, ou que le fait de donner suite à cette demande causerait un préjudice à cette personne pour l'une quelconque de ces raisons ;
 - d. l'exécution de l'entraide est susceptible de porter atteinte à la souveraineté, à la sécurité, à l'ordre public ou à d'autres intérêts essentiels de l'État de la Partie requise ;
 - e. la demande se rapporte à une infraction passible de la peine de mort ou de châtiments corporels dans la législation de la Partie requérante, sauf si cette dernière garantit qu'une telle peine ne sera pas ordonnée ou, si elle est ordonnée, qu'elle ne sera pas exécutée.
2. L'entraide peut être refusée si :
 - a. l'action ou l'omission présumée constituant l'infraction à laquelle se rapporte la demande n'aurait pas constitué une infraction si elle avait eu lieu dans la juridiction de la Partie requise ;
 - b. la demande se rapporte à une infraction faisant l'objet d'une enquête, de poursuites ou d'une procédure dans la Partie requise, relevant de sa propre juridiction ;

- c. l'exécution de la demande serait contraire au principe *ne bis in idem* ;
3. L'entraide ne sera pas refusée :
- a. au seul motif du secret bancaire et de celui imposé aux institutions fournissant des services financiers ; ou
 - b. lorsque la demande se rapporte à des infractions pénales en matière tarifaire, fiscale ou douanière, en raison du fait que l'évasion de droits, de taxes ou de droits de douane ne constitue pas une infraction pénale dans la Partie requise ou en raison du fait qu'aucun droit, aucune taxe ou aucun droit de douane équivalent n'y est imposé.
4. Avant d'opposer un refus à une demande d'entraide, l'Autorité centrale de la Partie requise examine avec l'Autorité centrale de la Partie requérante si l'entraide peut être fournie moyennant des garanties ou conditions que l'Autorité compétente concernée juge nécessaires.
5. Si la Partie requise refuse l'entraide, elle en informe sans délai la Partie requérante et lui précise les motifs de son refus.

ARTICLE 6

Confidentialité et limitation d'utilisation

1. La Partie requise garantit la confidentialité des faits ainsi que de la teneur de la demande, sauf dans la mesure nécessaire pour y faire droit. Si la Partie requise ne peut pas se conformer à cette condition de confidentialité, elle doit en informer la Partie requérante. La Partie requérante, si elle est dûment notifiée, peut décider de maintenir ou de retirer la demande.
2. Chaque Partie prend les mesures nécessaires afin que toute entité dont la coopération est requise pour l'exécution d'une demande ne divulgue à personne que des informations ont été transmises à la Partie requérante conformément au présent Traité ou qu'une enquête est en cours.
3. La Partie requérante utilise les informations ou les preuves obtenues en vertu du présent Traité aux fins de l'enquête, des poursuites et de la procédure en rapport avec la demande et conformément aux conditions imposées dans un cas particulier à l'utilisation de telles informations ou de tels éléments de preuve. La Partie requérante ne peut utiliser une information ou un élément de preuve obtenu à des fins autres que celles qui ont été stipulées dans la demande sans l'accord préalable de la Partie requise.

ARTICLE 7

Protection des données

1. Aux fins du présent article, il convient d'entendre par « données » tous renseignements relatifs à une personne physique identifiée ou identifiable.
2. Les Parties veillent à ce que seules les données nécessaires soient transférées et que les données transférées d'une Partie à une autre soient utilisées aux seules fins d'exécuter une demande en vertu du présent Traité. Aucune donnée ne peut être utilisée à d'autres fins ou transférée à un pays tiers sans l'autorisation préalable de la Partie qui a transféré les données.
3. Les Parties veillent à l'exactitude des données transférées en vertu du présent Traité et font en sorte que des mesures appropriées soient prises afin de protéger les données transférées contre toute destruction fortuite ou non autorisée ou toute perte fortuite et contre l'accès, l'altération et la divulgation non autorisés.
4. Les Parties veillent à ce que des limites de temps appropriées soient définies pour le stockage. Les Parties se consultent sur la nécessité de tout stockage prolongé nécessaire ainsi que sur la nécessité de rectifier des données inexactes, incomplètes ou non fiables ou sur le souhait ou la nécessité d'effacer des données ou de restreindre l'utilisation de données.
5. Les Parties se consultent afin de s'assurer que le traitement des données révélant des origines raciales ou ethniques, des opinions politiques, ou une religion, des données génétiques, biométriques ou à caractère personnel concernant la santé d'une personne soient assorties de garanties appropriées.
6. Dans la mesure réglementée par la législation nationale des Parties, la personne concernée peut obtenir des informations sur les catégories de données transférées ainsi que sur la finalité du transfert de données. La Partie concernée ne peut pas informer la personne concernée si cela s'avère nécessaire pour éviter toute obstruction à des requêtes officielles ou légales, à des enquêtes pénales ou administratives, à des poursuites ou à l'exécution de sanctions pénales, pour protéger la sécurité publique, la sécurité nationale ou les droits et libertés d'autrui.
7. Les Parties se consultent si, dans le respect de la législation nationale, une autorité judiciaire compétente prend une décision sur l'admissibilité du transfert de toute donnée d'une Partie à l'autre, en vertu du présent Traité.
8. La personne a le droit de déposer plainte, conformément à la législation nationale de l'une ou l'autre Partie si elle considère que ses droits relatifs au traitement de ses données sur la base du présent Traité ont été violés.

ARTICLE 8

Frais

1. La Partie requise supporte les frais d'exécution de la demande d'entraide, mais la Partie requérante prend en charge :
 - a. les frais liés au transfèrement d'une personne détenue vers ou depuis le territoire de la Partie requise, y compris les frais afférents au travail requis du personnel accompagnant, ainsi que la compensation ou les frais à payer à la personne transférée en lien avec l'exécution de la demande ;
 - b. les indemnités et frais de déplacement pour les témoins et experts qui se rendent aux convocations de la Partie requérante.
2. S'il appert que l'exécution de la demande requiert des frais de nature extraordinaire, les Autorités centrales se consultent pour fixer les modalités et conditions selon lesquelles l'entraide demandée peut être apportée.

CHAPITRE II TYPES SPÉCIFIQUES D'ENTRAIDE

ARTICLE 9

Remise de documents

1. La Partie requise exécute, conformément à sa législation nationale, les demandes de remise de documents dans le cadre d'une affaire pénale.
2. Une demande de remise de citation enjoignant à des personnes, en ce compris des témoins, des victimes, des accusés, des personnes mises en cause dans des procédures pénales et des experts, de comparaître dans la Partie requérante est soumise à la Partie requise dans un délai raisonnable avant la date de comparution prévue.
3. La Partie requise, après avoir procédé à la signification ou à la notification, fournit à la Partie requérante une preuve de la remise revêtue de la signature ou du cachet de l'Autorité qui y a procédé et indiquant la date, l'heure, le lieu et les modalités de ladite remise, ainsi que la personne à laquelle les documents ont été remis. Si la remise n'est pas effectuée, la Partie requise informe sans délai la Partie requérante et lui communique les motifs de l'absence de remise.

ARTICLE 10

Mise à disposition de personnes aux fins de témoignage ou d'aide dans des enquêtes

1. La Partie requérante peut solliciter l'aide de la Partie requise pour inviter un témoin ou un expert, n'étant pas une personne soumise à l'application de l'article 12 du présent Traité, à témoigner ou à apporter son aide à la Partie requérante. La Partie requérante s'engage à prendre des dispositions satisfaisantes pour la sécurité d'une telle personne.

2. La Partie requise invite la personne et informe sans délai la Partie requérante de la réponse de la personne. Si la personne marque son accord, la Partie requise prend toutes les dispositions nécessaires en vue de faciliter l'exécution de la demande. Si la personne ne marque pas son accord, elle ne peut, de ce fait, faire l'objet d'une quelconque sanction ou mesure coercitive au regard de la législation nationale de la Partie requérante ou de la Partie requise.

ARTICLE 11

Audition de personnes sur le territoire de la Partie requise

1. La Partie requise, conformément à sa législation nationale, recueille des déclarations de témoins, de victimes, de suspects et de personnes mises en cause, d'experts ou d'autres personnes. Elle obtient également des dossiers, des documents et tout autre élément de preuve mentionné dans la demande d'entraide judiciaire et transmet ceux-ci à la Partie requérante.

2. Une personne auprès de laquelle des éléments de preuve doivent être recueillis dans la Partie requise, conformément à une demande effectuée au titre du présent article, peut refuser de témoigner ou de faire des déclarations si la législation nationale de la Partie requise ou celle de la Partie requérante le prévoit.

3. Si une personne dans la Partie requise déclare qu'il existe un droit ou une obligation de refuser de témoigner selon la législation nationale de la Partie requérante, la Partie requérante fournit, sur demande, une déclaration à la Partie requise quant à l'existence de ce droit. Sauf preuve du contraire, la déclaration constitue une preuve suffisante des faits qui y sont exposés.

4. Aux fins du présent article, l'obtention de preuves inclut la production de documents ou d'autres moyens de preuve.

5. Conformément à la législation nationale de la Partie requise, les autorités de la Partie requérante et d'autres personnes concernées par la procédure dans la Partie requérante peuvent être autorisées à être présentes lors de l'obtention de preuves sur le territoire de la Partie requise et à participer à l'obtention de telles preuves d'une manière qui peut être spécifiée par la Partie requise. Les personnes présentes à l'exécution d'une demande peuvent être autorisées à proposer des questions aux autorités de la Partie requise, si la législation nationale le permet.

ARTICLE 12

Transfèrement de personnes détenues aux fins de témoignage ou d'aide dans des enquêtes

1. Lorsque le recours à la visioconférence est impossible ou n'est pas jugé approprié, une personne détenue dans la Partie requise peut, à la demande de la Partie requérante, être transférée temporairement sur le territoire de cette dernière Partie afin de témoigner ou d'apporter son aide dans le cadre d'une procédure pénale dans cette Partie.
2. La Partie requise ne transfère une personne détenue vers la Partie requérante que si :
 - a. la personne consent librement au transfèrement ;
 - b. la Partie requérante accepte de se conformer à toute condition spécifiée par la Partie requise concernant la détention ou la sécurité de la personne à transférer ;
 - c. cela n'interfère pas avec des enquêtes ou des poursuites pénales en cours dans la Partie requise et auxquelles la personne précitée doit prendre part.
3. Lorsque la Partie requise informe la Partie requérante que la personne transférée ne doit plus être maintenue en détention, cette personne est remise en liberté et traitée comme une personne présente dans la Partie requérante à la suite d'une demande tendant à obtenir l'aide de cette personne.
4. La Partie requérante renvoie la personne transférée en état de détention à la Partie requise dans les trente (30) jours, à compter de la date de la présence de la personne dans la Partie requérante, ou toute autre période convenue entre les Parties.
5. Une personne détenue qui est transférée voit la durée de la peine qui lui est imposée dans la Partie requise déduite de la durée de détention subie dans la Partie requérante.
6. Une personne détenue qui ne marque pas l'accord visé au paragraphe (2) (a) du présent article ne peut, de ce fait, faire l'objet d'une quelconque sanction ou mesure coercitive au regard de la législation nationale de la Partie requérante ou de la Partie requise.

ARTICLE 13

Immunité des témoins, experts ou de la personne transférée

1. Sans préjudice des dispositions des articles 10, 11 et 12, un expert ou un témoin, comparaissant devant les autorités judiciaires de la Partie requérante afin de témoigner ou de collaborer d'une autre manière à une enquête, ou une personne transférée à cette fin ne sera pas poursuivie, détenue, punie ou soumise à d'autres restrictions à sa liberté individuelle dans la Partie requérante pour des actes ou omissions antérieures au départ de cette personne de la Partie requise.
2. Une personne visée au paragraphe 1^{er} du présent article ne peut faire l'objet d'une procédure civile à laquelle elle ne pourrait pas être soumise si elle ne se trouvait pas sur le territoire de la Partie requérante.

3. Une personne visée au paragraphe 1^{er} du présent article n'est pas tenue d'apporter son aide dans le cadre de procédures pénales autres que celles auxquelles se rapporte la demande.
4. La protection visée dans les paragraphes 1^{er} et 2 du présent article cesse de s'appliquer si une personne, étant libre de quitter le territoire de la Partie requérante, ne l'a pas quitté dans un délai de trente (30) jours après avoir reçu la notification officielle que sa présence n'est plus nécessaire ou lorsque la personne, ayant quitté le territoire, y retourne volontairement. Ce délai n'inclut toutefois pas la période pendant laquelle la personne n'est pas parvenue à quitter le territoire de la Partie requérante pour des raisons indépendantes de sa volonté.
5. Une personne qui consent à témoigner conformément à l'article 10 ou 12 du présent Traité ne peut faire l'objet de poursuites sur la base de sa déposition en tant que témoin ou qu'expert, sauf pour parjure ou outrage à magistrat.

ARTICLE 14

Transit de personnes détenues

1. Sous réserve de sa législation nationale, une Partie peut autoriser le transit sur son territoire d'une personne détenue dont la comparution a été requise par l'autre Partie demandant un tel transit.
2. Sous réserve de sa législation nationale, la Partie requise peut consentir à un tel transit et a le pouvoir et l'obligation de prendre les dispositions nécessaires afin de maintenir la personne en détention durant le transit.
3. Toutefois, une Partie peut refuser le transfèrement de ses nationaux.

ARTICLE 15

Perquisition, gel et saisie aux fins de l'obtention de preuves

1. Dans la mesure où sa législation nationale le permet, la Partie requise exécute une demande de perquisition, de gel et de saisie de documents, matériel et d'objets aux fins de l'obtention de preuves.

2. La Partie requise fournit les informations qui peuvent être exigées par la Partie requérante concernant le résultat d'une perquisition, le lieu et les circonstances de la saisie, ainsi que la conservation ultérieure du matériel saisi.

3. La Partie requise transmet les documents saisis ou des copies de ceux-ci, le matériel et les objets saisis sous une forme qui peut être exigée par la Partie requérante, sauf s'il en a été convenu autrement avec l'Autorité centrale de la Partie requérante. La transmission de documents, de matériel et d'objets originaux ne porte pas atteinte aux droits légitimes de tiers.

4. À la demande de la Partie requise, la Partie requérante renvoie les documents, le matériel et les objets originaux prévus par le présent article lorsque ceux-ci ne sont plus nécessaires aux fins de l'enquête, de la poursuite ou de la procédure pénale à laquelle se rapporte la demande, sauf accord contraire des Parties.

ARTICLE 16

Visioconférence

Lorsqu'il est dans l'intérêt d'une coopération efficiente qu'une personne soit entendue en qualité de témoin ou d'expert par les autorités judiciaires, conformément à l'article 11, la Partie requérante peut demander que l'audition s'effectue par visioconférence, à la condition que ce procédé ne soit pas contraire à la législation nationale de la Partie requise. Aux fins du présent Traité, les Parties peuvent convenir de l'utilisation de la vidéo en temps réel, de liaisons directes de télévision ou d'autres moyens de communication appropriés, conformément aux législations et procédures nationales des deux Parties, si cela s'avère opportun et dans l'intérêt de la justice.

ARTICLE 17

Produits et instruments du crime

1. Aux fins du présent Traité, l'expression :

a. « produits du crime » désigne tout avantage économique provenant directement ou indirectement de la commission d'une infraction pénale ou obtenu directement ou indirectement en la commettant. Cet avantage peut consister en tout bien de toute nature, qu'il soit corporel ou incorporel, meuble ou immeuble, ainsi qu'en actes juridiques ou documents attestant d'un titre ou d'un droit sur le bien ;

b. « instruments du crime » désigne tous biens, y compris un compte bancaire, employés ou destinés à être employés de quelque façon que ce soit, en tout ou en partie, pour commettre une ou des infractions pénales.

2. La Partie requise s'efforce, sur demande, d'établir si des produits du crime et/ou des instruments utilisés pour sa perpétration se trouvent dans sa juridiction. La Partie requérante

notifie à la Partie requise ses motifs de croire que tel produit et/ou instrument du crime puisse se trouver dans la juridiction de cette dernière.

3. La Partie requise notifie à la Partie requérante le résultat de ses recherches. La Partie requise fournit les renseignements concernant un ou plusieurs comptes bancaires déterminés dans la demande ou toutes les opérations bancaires réalisées avec le compte.

4. Lorsque, conformément au paragraphe 3 du présent article, des avoirs suspectés d'être des produits et/ou instruments du crime sont découverts, la Partie requise prend les dispositions permises par sa législation nationale pour prévenir toute opération, tout transfert ou toute aliénation relativement à ces avoirs suspectés d'être des produits et/ou instruments du crime, dans l'attente d'une décision définitive concernant ces produits par une juridiction de la Partie requérante.

5. Dans la mesure compatible avec sa législation nationale, la Partie requise donne effet à toute décision définitive de saisie ou de confiscation des produits et/ou instruments du crime émanant d'une juridiction de la Partie requérante.

6. En application du présent article, les droits de tout tiers de bonne foi sont respectés en vertu de la législation nationale de la Partie requise. En cas de réclamation d'un tiers, la Partie requise représente les intérêts de la Partie requérante en cherchant à conserver les produits et/ou instruments du crime jusqu'à ce qu'une décision finale soit prise par une juridiction compétente de la Partie requérante.

7. La Partie requise renvoie les produits et/ou instruments du crime visés au paragraphe 3 du présent article, ou la valeur de ces produits et/ou instruments à la Partie requérante, dans la mesure compatible avec sa législation nationale et selon les conditions qu'elle juge appropriées.

CHAPITRE III DISPOSITIONS PROCÉDURALES

ARTICLE 18

Contenu des demandes

1. Les demandes d'entraide sont faites par écrit. La demande est faite dans la langue officielle de la Partie requérante et accompagnée d'une traduction dans la langue officielle de la Partie requise ou en langue anglaise.

2. Aux fins du présent Traité, les demandes d'entraide sont transmises par la voie diplomatique. Les Autorités centrales peuvent communiquer directement après transmission officielle de la demande. Chacune des Autorités centrales peut désigner une autorité judiciaire compétente qui peut communiquer directement, soit avec l'Autorité centrale de l'autre Partie, soit avec une autorité judiciaire compétente de l'autre Partie relativement à l'exécution d'une demande.

3. En cas d'urgence, l'Autorité centrale de la Partie requise peut accepter la demande par fac-similé, e-mail ou tout autre moyen permettant de laisser une trace écrite, auquel cas elle sera confirmée dans les trente (30) jours par une demande officielle par voie diplomatique.

4. Les demandes d'entraide contiennent les renseignements suivants :

- a. le nom de l'autorité faisant la demande ;
- b. le nom de l'autorité dirigeant l'enquête, les poursuites ou la procédure à laquelle la demande se rapporte ;
- c. le sujet et la nature de l'enquête, de la poursuite ou de l'instance à laquelle la demande se rapporte, incluant un résumé de l'affaire et son statut actuel, sauf en ce qui concerne des demandes visant la remise d'actes judiciaires ;
- d. une description de l'entraide visée ainsi que des renseignements précis sur toute procédure particulière que la Partie requérante souhaite voir suivie ;
- e. le but dans lequel les éléments de preuve, les informations ou l'entraide sont recherchés ;
- f. les textes contenant les dispositions légales auxquelles l'affaire se rapporte, en ce compris la sanction maximale pour ces infractions et les éventuels délais de prescription ;
- g. la spécification de toute échéance dans laquelle il est souhaité que la demande soit remplie ;
- h. toute exigence spécifique en matière de confidentialité et les motifs qui la sous-tendent.

5. Les demandes d'entraide doivent également inclure les éléments suivants, dans la mesure du nécessaire et s'ils sont disponibles :

- a. en cas de demandes visant l'obtention de preuves auprès d'une personne : l'identité, la date de naissance et la localisation de toute personne auprès de laquelle des éléments de preuve sont recherchés, ainsi que le sujet sur lequel la personne sera interrogée, incluant une liste de questions et des précisions sur le droit éventuel de cette personne de refuser de témoigner ; si la Partie requérante souhaite que des témoins ou des experts témoignent en présence d'une autorité judiciaire compétente ou de toute autre personne, elle doit en faire la demande expresse ;
- b. en cas de demandes visant la remise de documents : l'identité, la date de naissance et la localisation de toute personne à qui une notification ou une signification doit être

adressée, le lien entre cette personne et l'enquête, la poursuite ou la procédure, ainsi que les modalités de la remise ;

c. en cas de demandes visant la localisation ou l'identification de personnes : informations sur les personnes chargées de l'identification, informations sur l'identité et le lieu de séjour d'une personne à localiser ou à identifier ;

d. en cas de demandes visant l'inspection ou l'examen d'objets : une description du lieu ou de la localisation à inspecter ou à examiner ;

e. en cas de demandes visant la production d'éléments de preuve : une description des documents, dossiers ou objets à produire, une indication de la personne invitée à les produire ainsi que la forme sous laquelle ils doivent être produits et authentifiés ;

f. en cas de demandes visant la mise à disposition d'une personne détenue : le lieu vers lequel la personne détenue doit être transférée ainsi que la date proposée pour le retour de cette personne ;

g. des informations relatives aux indemnités et frais susceptibles d'être remboursés à la personne citée à comparaître dans la Partie requérante aux fins de l'obtention d'éléments de preuve.

ARTICLE 19

Renseignements complémentaires

Si la Partie requise estime que les renseignements contenus dans la demande sont insuffisants pour lui permettre d'exécuter celle-ci, elle peut demander un complément d'information. La Partie requérante fournit les renseignements complémentaires que la Partie requise estime nécessaires pour permettre l'exécution de la demande.

ARTICLE 20

Exécution des demandes

1. Les demandes d'entraide sont exécutées promptement par les autorités compétentes de la Partie requise conformément à sa législation nationale et, dans la mesure où cette législation nationale le permet, selon la manière requise par la Partie requérante.

2. Pour autant que cela ne soit pas contraire à sa législation nationale, la Partie requise peut autoriser les personnes mentionnées dans la demande d'entraide judiciaire à assister à l'exécution de celle-ci. À cette fin, la Partie requise informe sans délai la Partie requérante des date et lieu de l'exécution de la demande d'entraide. Les personnes autorisées peuvent

demander à l'autorité compétente de la Partie requise d'envisager la possibilité de soumettre des questions spécifiques ayant trait aux procédures d'entraide.

3. La Partie requise informe sans délai la Partie requérante des circonstances, quand elles sont connues de la Partie requise, qui sont susceptibles de retarder substantiellement l'exécution de la demande.

4. La Partie requise peut surseoir à l'exécution de la demande si son exécution immédiate risque d'entraver des enquêtes pénales en cours ou des poursuites y relatives dans la Partie requise.

La Partie requise peut également différer la livraison de documents si ceux-ci sont requis pour des procédures civiles menées dans cette Partie, auquel cas la Partie requise fournira, sur demande, des copies certifiées conformes de ces documents.

5. Avant de surseoir à l'exécution d'une demande, la Partie requise examine si elle ne pourrait pas y consentir sous certaines conditions.

6. Si la Partie requise ajourne l'entraide, elle informe sans délai la Partie requérante des motifs de l'ajournement et indique, si possible, la durée de celui-ci.

CHAPITRE IV DISPOSITIONS FINALES

ARTICLE 21

Compatibilité avec d'autres Traités

Le présent Traité ne porte pas atteinte aux obligations existantes des Parties au titre d'autres traités et n'empêche nullement les Parties de s'entraider dans le cadre d'autres traités ou accords.

ARTICLE 22

Consultations

Les Parties se réuniront lorsqu'elles le jugeront nécessaire afin d'examiner l'application du présent Traité, et elles pourront également convoquer des réunions avec les autorités compétentes des Parties afin de faciliter l'application du présent Traité, en particulier pour des questions telles que la formation, la préparation et l'utilisation de formats standard, la préparation et l'exécution de types de demandes spécifiques ou de demandes individuelles spécifiques.

ARTICLE 23

Entrée en vigueur, modification et dénonciation

1. Le présent Traité entrera en vigueur le premier jour du premier mois qui suit la date de réception de la notification finale dans laquelle les Parties s'informent mutuellement, par voie diplomatique, qu'elles ont rempli les obligations prévues par leur législation nationale.
2. Le présent Traité peut être amendé par consentement mutuel des Parties et les amendements prendront effet conformément au paragraphe 1^{er} du présent article.
3. Chaque Partie peut dénoncer à tout moment le présent Traité par notification écrite par voie diplomatique. La dénonciation prend effet six (6) mois après le jour de la notification. Toutefois, les procédures déjà entamées avant la notification de la dénonciation continuent d'être régies par le présent Traité jusqu'à leur parfaite conclusion.
4. Le présent Traité sera applicable à toute demande soumise après son entrée en vigueur, même si les infractions visées ont été commises avant son entrée en vigueur.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment habilités à cet effet, ont signé le présent Traité.

FAIT à Abou Dabi, le 9 Décembre 2021, en double exemplaire, en langues arabe, française, néerlandaise et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation du présent Traité, le texte en langue anglaise prévaut.

POUR LE ROYAUME DE BELGIQUE : **POUR LES ÉMIRATS ARABES UNIS :**

